

البنك المركزي التونسي

النقود التونسية عبر التاريخ

مقدمة بقلم سيادة رئيس الجمهورية

زين العابدين بن علي

شعبة التجمّع الدستوري الديمقراطي



زين العابدين بن علي
رئيس الجمهورية التونسية

البنك المركزي التونسي

النقود التونسية عبر التاريخ

مقدمة بقلم سيادة رئيس الجمهورية

زين العابدين بن علي

الشعبة المهنية للتجمع الدستوري الديمقراطي

مقدمة

إنّ الدّور الرائد الذي تقوم به تونس على المستويين المغاربي والمتوسطي والسمعة الطيّبة التي تحظى بها على النطاقين الافريقي والعربي، وكذلك الاحترام الذي يكنه لها المجتمع الدّولي، رغم صغر حجمها وقلّة مواردها الطبيعية، إنّما هو وليد ما تميّزت به من حضارات طوال ثلاثين قرنا، ونتيجة طبيعية لجهودها الدؤوبة، في عهدها الجديد، من أجل تحقيق المزيد من التقدّم والرّقي والمناعة.

وانطلاقا من اقتناعنا بأنّ الحاضر هو نتاج الماضي وأساس المستقبل، أكّد تغيير السابع من نوفمبر، منذ البداية، وجوب تواصل المسيرة الحضارية للبلاد التونسية، وردّ الاعتبار لكامل فترات التاريخ التونسي، من حيث إسهامها في نحت ذاتيتنا التي نعتزّ بها ونغار عليها.

وفي هذا السياق، جاءت الأوراق النقدية الصادرة منذ التحوّل لتنمّي الذاكرة الوطنية بتخليد رجالات تونس، كالمصلح الكبير خير الدين باشا، والعلامة عبد الرحمان بن خلدون، والقائد القرطاجني حنبعل، كما أنّها تثري رصيدنا الوطني في مجال النقد وعلم المسكوكات.

وباعتبار ثراء هذا الميدان وتشعبه، فإنّي أقدّر المجهود المبذول حقّ قدره، وأهنئ كلّ الذين ساعدوا على تحقيقه، وأهيب بالباحثين من رجال الاقتصاد والتاريخ والآثار، ليسهموا في هذا العمل النفيس الذي ينضاف إلى ما كان قدمه البنك المركزي برعاية مؤسسه المناضل المرحوم الهادي نويرة الذي كان من بين مبادراته الطيبة إنشاء متحف للعملة في تونس يوم السابع من نوفمبر سنة 1968، وصدر في تلك المناسبة كتاب قيم تحت عنوان "النقود العربية في تونس" قدّم له المؤرخ التونسي المرحوم حسن حسني عبد الوهاب.

وإنّني أنوّه بإطارات البنك المركزي وأعوانه لما يتحلّون به من جديّة وحزم، وأوصيهم بالمثابرة في هذا الطريق. كما أحيّي المبادرة التي قاموا بها، باغتنام هذه المناسبة للجمع بين الذكرى السادسة للتغيير والذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس البنك الذي كان من أهمّ منجزات عهد الاستقلال، بإصدار كتاب قيم، هو أصدق تعبير عن اللحمة القويّة المتواصلة بين تونس الحضارة والسياسة وتونس الاقتصاد والمال.

ونظرا إلى رهان شعبنا على الثقافة كإحدى الركائز الأساسية للتنمية الشاملة، فمن واجب تونس أن تولي عناية خاصّة بكلّ ما يتصل بالعملة من جوانب اقتصادية وثقافية، وهي لا شكّ مقياس رقي البلاد، وازدهارها ونجاحها في إدارة شؤونها العامّة. والله ولي التوفيق.

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية التونسية

تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في التعريف بجانب من التاريخ الاقتصادي لتونس، وهو الجانب النقدي الذي أصبحت معرفته ممكنة بفضل توفر آلاف القطع النقدية القديمة التي عُثر عليها في المواقع الاثرية متجمعة كنوزا أو قطعا متناثرة. وتتيح هذه القطع المحفوظة في المتاحف التونسية أو في غيرها فرصة اعادة استحضار مراحل تاريخ عمره زهاء 25 قرنا شريطة اخضاعها لدراسة مدققة ويضبطها علم مساعد للتاريخ هو "علم المسكوكات" أو علم النُّميات.

فقد حدّ علم المسكوكات في واقع الأمر، منذ نهاية القرن التاسع عشر، التطورات السردية التي تعتبر النقود كوثائق أثرية عجيبة ورائعة، وهو يستهدف اخضاع هذه السلع الوسيطة لتمحيص يكشف عن معلومات تاريخية ثمينة. وعلى هذا الاساس اتسع مجال الدراسة الذي يغطيه علم المسكوكات إلى عدد لا بأس به من الجوانب المختلفة مثل الفئات النقدية وتقنية الصنع وعلوم الموازين وكذلك حال اقتصاد البلاد في فترة تاريخية محددة.

ذلك أن النقد هو في المقام الأول قرص معدني يسهل تحديد طبيعته كأن يكون من الذهب أو الفضة أو النحاس أو أي معدن آخر وضبط وزنه وعياره وهو في المقام الثاني وثيقة مكتوبة تحمل اسم السلطة التي اصدرتها والقابها وكتابات تذكّر بمذهبها وأخيرا تاريخ الاصدار ومكانه.

وقد تم ايلاء عناية خاصة للتمييز بين النقود فيما يتعلق بجانبها الشكلي حيث يتعين تجنب أي امكانية للخلط مع نقود متأتية من جهات أخرى. وفي صورة تشابه الفئة، فإن ذلك يعني تبعية إقطاعية أو مواصلة لعادة سابقة حيث يعتبر المعني بالأمر نفسه وريثها والمدافع عنها.

ويتحتم الأخذ بعين الاعتبار أن قطعة النقد مصنوعة بوزن وعيار محددين بنص قانوني يضفي على عملية سك النقد الصفة الرسمية.

ويفترض أي تغيّر في أحد العناصر المكونة لتحديد النقد المعدني تغييرا يختاره السلطان أو ممثله، وهو اختيار يمليه ظرف معين وتختلف طبيعته بين السياسة والاقتصاد والدين والفن. ويتمثل دور الباحث في علم المسكوكات خاصة في تفهم النقود من خلال كل عنصر من العناصر التي تكونها بهدف اعداد دراسة.

ولنأخذ مثالا على تغيير انتاج دور الضرب في العصور السابقة، فإن المذهب التجريبي في علم المسكوكات يميز تغيرا في الانتاج النقدي ويعتبره راجعا إلى تغيير الظرف الاقتصادي.

ونعتزم، في الاسطر التالية، التطرق باختصار الى أهم فترات التاريخ النقدي لتونس منذ العصر القديم حتى أيامنا مع اعتبار ظروف الحياة الاقتصادية آنذاك وعلاقة الاسباب بالنتائج المترتبة عن مسار

التاريخ العام للبلاد. والملاحظ أنه توجد فترات مختلفة في هذا التاريخ حيث يتعاقب الرخاء والركود والانكماش دون اي ربط مع الوضع النقدي للبلاد الذي يوفر عنصر تحليل لا بأس به بالنظر إلى انعدام وجود مراجع وثائقية معتمدة وكاملة في الاعمال التقليدية المتوفرة للمؤرخين.

وتساعد المجموعات النقدية التونسية بفضل تواصلها، على رسم لوحة شاملة تفسر وضع البحر الابيض المتوسط في الحقبة البونيقية وفي زمن الرومان وتبين الدور الذي لعبته افريقيا في صلب الامبراطورية، وعند ظهور الوندال ووضع يدهم على سواحل البحر الابيض المتوسط ثم تعويض هؤلاء بالبيزنطيين إلى الفتح العربي ونتيجته الطبيعية المتمثلة في التواصل مع العالم الاسلامي الشرقي وأخيرا الخضوع للسلطة العثمانية والباب العالي.

وسنبدأ بوصف الاطار الذي يجري فيه هذا التاريخ، وهو ما سيمكننا منذ الوهلة الاولى من سبر الامكانيات التي تتيحها التضاريس والمناخ وباطن الارض والبحر ولاسيما فيما يتعلق بالوضع الجغرافي. ونعتزم بعد ذلك تقديم المعادن المستعملة لسك النقود.

لقد كانت الظروف المناخية في فجرَ العصور الغابرة قاسية، وكان الانسان يتحمل ظروفا طبيعية تناصبه العداء. ولا شك أن تربية الماشية والصيد شكلت الموارد الاساسية في حين كان الامر يقتصر على انتاج الادوات الضرورية للحياة العادية.

والواقع أن تونس كانت تمثل احدى مناطق العالم حيث تلتقي العوامل المناخية المتوسطية والصحراوية. وقد تطورت منطقة العبور بين هذين المجالين في جهة التل الجبلية المركزية. فهي تتلقى الامطار المتوسطية في جزئها الشمالي في حين تقل الامطار في جزئها الموجود في السباسب حيث تهب رياح رطبة في بعض الاحيان.

ويعتبر هذا الاطار الطبيعي ملائما نسبيا للإنسان في أقسامه الشمالية، وهي أقسام توفر أوساطا مختلفة ضمن السهول الخصبة المتميزة بضيقها وصلوحيتها للحياة الحضرية. وتوفر الهضاب الوسطى في منطقة السباسب أراض رعوية شاسعة للرعاة من البدو، ويتمتع هذا الاطار بسواحل طويلة ساعدت على تفتحه الواسع على الخارج.

ونظرا لأن باطن الارض التونسية لا يحتوي على مناجم للمعادن الثمينة، فإن ذلك يدفع إلى تأمين موارد تزويد، بعيدة جدا أحيانا، بأفضل شروط التبادل الممكنة.

وكانت المعادن النقدية تتمثل في الذهب والفضة والبرونز (وهو خليط من النحاس والقصدير). وقد أرشدتنا المصادر التاريخية إلى أن استعمال الذهب كان معروفا منذ العصر الحجري الاخير، أي من 5000 إلى 2500 قبل الميلاد، على السواحل الشرقية للبحر الابيض المتوسط عند المصريين بل وحتى عند الصينيين الذين كانوا يستعملونه في المبادلات. وكانت لهذا المعدن جاذبية خاصة بفضل مميزاته الاساسية، فهو صلب

وبراق وقابل للتصفيح ولا يتغير، وكان القدماء يسمونه ملك المعادن، وذلك ما هيأه للقيام بدور كوسيلة ممتازة للتبادل في شكل سبائك خالصة أولا ثم في صورة قطع مستديرة تحمل خاتم سلطة تضمن عيارها.

وبعكس الذهب الذي يوجد خالصا، فإن الفضة التي تعتبر المعدن النقدي الثاني غالبا ما يتم مزجها بمعادن أخرى كالزئبق والكحل والرصاص والنحاس وغيرها. وقد جلبت الفضة الاهتمام ببريقها ولونها قبل قرون عديدة من ظهور المسيحية واستعملها الفينيقيون في حوض البحر الابيض المتوسط. والفضة معدن طروق وقابل للتصفيح ولكنه أقل صلابة من الذهب ويصدأ بسهولة عندما يدفن في التراب.

ويعتبر النحاس أحد أقدم المعادن المعروفة التي يتم خلطها بالذهب والفضة بهدف اكسابهما صلابة أكبر ومع القصدير للحصول على البرونز.

واستُخدِم الرصاص في حالات نادرة نظرا للرداءة التي يتميز بها من حيث رخاوته وسرعة صدئه.

وكانت المناجم التي تقع تحت السلطة الفينيقية في العصر القديم تنتج القسط الاكبر من المعادن النقدية من ذهب وفضة وبرونز. وقد مثلت شبه جزيرة ايبيريا أهم مناجم الذهب والفضة حيث ثبت وجودهما منذ القرن السابع قبل الميلاد. ونخص بالذكر "طرشيش" الواردة في التوراة والواقعة في منطقة محظورة هي منطقة نهر "بيتيس" (الوادي

الكبير حاليا) الذي كان ينقل الرمال الحاوية للذهب أو كذلك المنطقة الواقعة في جنوب رأس "بالوس" في الدهاليز الحاوية للفضة لمدينة قرطاجنة الإسبانية.

وكان الذهب يُجلب كذلك من افريقيا "أبعد من اعمدة هرقل" حسب قول أب التاريخ "هيرودوت" عند حدود منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وهي اعمدة تقع على السواحل الاطلسية لافريقيا في "ليكسوس".

ولا شك أن هذه المصادر لم تكن الوحيدة لتزويد دور الضرب القديمة مثل قرطاج، بل يجب كذلك اعتبار الذهب والفضة المتأتيين من عالم بحر "ايجي" من مناجم "تارس" ومقدونيا وآسيا الصغرى كما يوفر العالم الشرقي لآسيا الشرقية وشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا (النوبة) كميات لا بأس بها من المعادن النقدية.

ولما تفككت الامبراطورية الرومانية، أصبح البيزنطيون وخاصة الامبراطورية الاسلامية يملكون كميات هامة من المعادن النقدية ويقومون بسكّ اصدارات ضخمة ومنظمة من الذهب والفضة حتى حدود السنة 1000 التي شهدت عودة الحركة للغرب. وقد ترتب عن اكتشاف أمريكا ظاهرة فريدة في سجل التاريخ النقدي للانسانية من خلال ارسال دفوعات ضخمة من الذهب والفضة.

وبعد هذه المقدمة المختصرة سنقوم بتقديم **تاريخ النقود التونسية** في أربعة أبواب توافق الحقب التاريخية التالية :

العصر القديم : **من عليسة المؤسسة إلى هرقل،**

العصر العربي الإسلامي : **تفوق الدينار العربي الإسلامي،**

الفترة الحديثة : **البايات والحماية،**

الفترة المعاصرة : **الإستقلال**

وذلك حتى نتمكن من تجنب عقبة تقسيم التسلسل الزمني العادي إلى بونيقي ونوميدي وروماني ووندالي إلى غير ذلك، وهو تقسيم يتميز بالتجزئة، ونعطي عرضا تأليفيا يسمح، كما نرجوه، بفهم أفضل لتاريخ يغطي حقبة زمنية طويلة جدا.



من عليسة المؤسسة إلى هرقل



يرتبط التاريخ الاقتصادي لتونس خلال العصر القديم بالتاريخ الاقتصادي لمدينة قرطاج التي أسسها الفينيقيون في القرن التاسع قبل الميلاد، وهي مدينة ذات نزعة تجارية استطاعت من خلال موقعها الجغرافي والنشاط الجريء لسكانها أن تشهد فترات طويلة من الرخاء بفضل علاقتها مع مختلف شعوب افريقيا الشمالية والغربية والبحر الابيض المتوسط الغربي والمركزي. وكان يتعين عليها كقوة عظمى أن تدخل في نزاعات مع منافسيها من الاغريق أولا من 480 إلى 268 قبل الميلاد ثم من الرومان من 264 إلى 146 قبل الميلاد من أجل السيطرة على الممرات البحرية والمحافظة على المستعمرات، وقد هزمها الرومان وخربوها بصفة كلية.

كما تراجع هذا الرخاء مرة أخرى بفعل الاضطرابات الاجتماعية والدينية التي جدت في القرن الرابع بعد الميلاد وخاصة إثر مجيء الوندال في عام 440 ميلادية حيث وجدت قرطاج نفسها تحت سلطة هذا الشعب الجرماني على رأس امبراطورية بحرية، لكن هذه الفترة انتهت في عام 533 ميلادية عندما ألحقت الجيوش البيزنطية للامبراطور "جوستينيانوس" المقاطعة الافريقية بالامبراطورية الرومانية الشرقية يحدوها أمل وهمي في استعادة الرخاء والمجد لماض تليد.

ولعل ما ينبغي استنتاجه من هذا الاستحضار السريع للاحداث هو ما أصبحت عليه المدن التي نسجت فيما بينها شبكة من علاقات التبادل طيلة كل هذه القرون بالرغم مما افرزته الاحداث السياسية من دمار وتفكك وتمزق، حيث كانت هذه المدن تزدهر أو تموت أو تنحط ثم تُبعث حسب توفر شروط السلام أو إنعدامها. وكانت التجارة وهي المصدر الاساسي لرخائها مرادفة للأمن في مجال تنقل الاشخاص. فما هي التجارة المقصودة ؟

إن البلاد التونسية لا تتمتع بفلاحة سقوية ذات انتاج مكثف قادر على توفير فوائض هامة للتسويق، ولكن ذلك راجع في المقام الأول إلى وضعها كملتقى طرقات بين شقي البحر الابيض المتوسط في مستوى مضيق صقلية وكمحطة نهائية للتجارة عبر الصحراء التي اعطتها أهمية استراتيجية في التجارة الدولية وفي ظل التنافس السياسي للقوى العظمى ذلك أنها توجد في منتصف الطريق بين المغرب ومصر وفي ملتقى الطرق المتجهة نحو غرب افريقيا الشمالية والبلدان الواقعة جنوب الصحراء ومصر والبلدان الشرقية وصقلية وغيرها. وعندما أصبحت قرطاج وكل الاراضي المحيطة بها قادرة على ضمان حماية كافية للعلاقات التجارية، لعبت دورا سياسيا هاما في الحقب البونيقية والوندالية والبيزنطية. ولعل الثابتة التي ينبغي ملاحظتها في هذا النجاح التجاري من بين المدن المتوسطية المتعددة تتمثل في نقطتين :

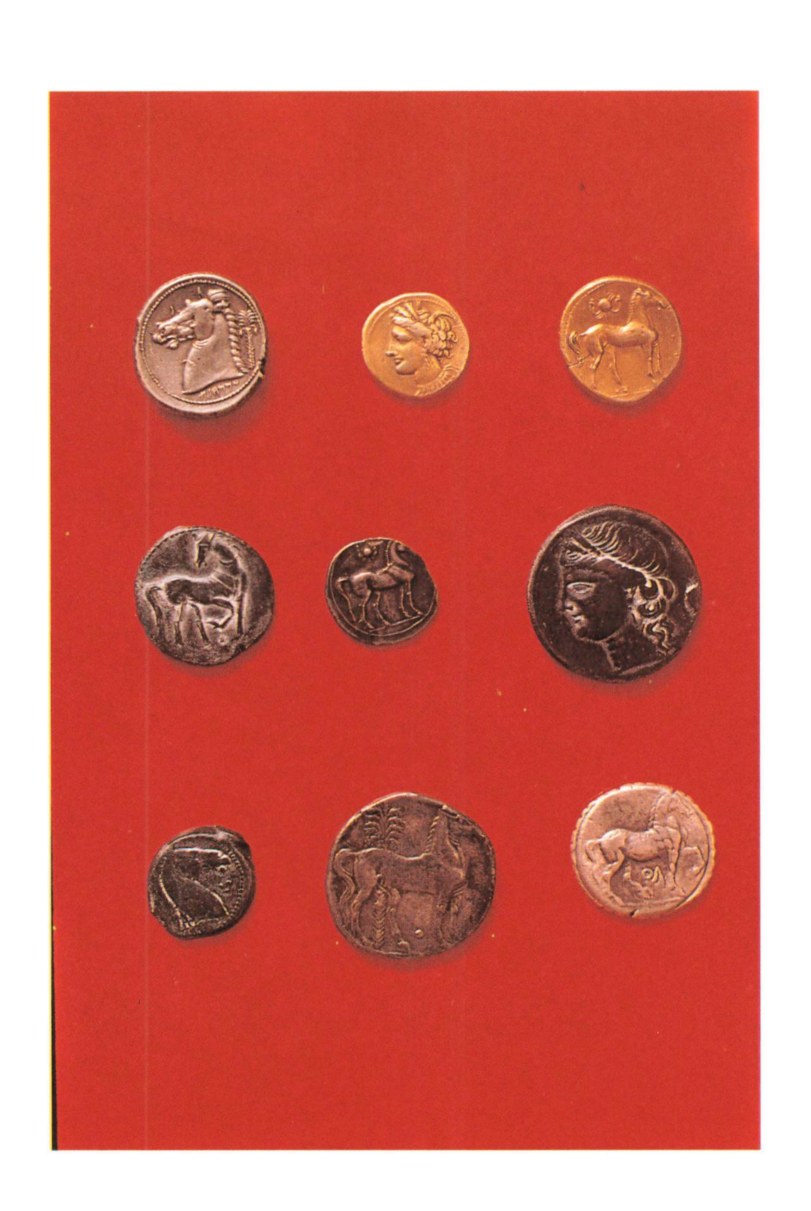
أولا : تصدير المواد الفلاحية والتقليدية من السوق المحلية كالقمح والزيت والخزف والنسيج إلى غير ذلك،

ثانيا : توفُّرُ طرق تجارية بحرية وبرية تضمن عبور المنتجات الفاخرة والمواد المصنعة والعبيد والمعادن النفيسة كالذهب من افريقيا السوداء.

ولم تكن هذه المساهمة النشيطة في التجارة الدولية غير ذات بال. فقد كانت الارباح الحاصلة كبيرة حتى أن تونس القديمة ارتقت سريعا إلى درجة من الثقافة المادية الروحية حتى أصبحت من الدّول الكبرى التي يحسب لها حساب.

وفي اطار السيطرة البونيقية على مجموع الشق الغربي من البحر الابيض المتوسط بدءا باعمدة هرقل ومرورا بجنوب اسبانيا وجزر الباليار وجنوب سردينيا وصقلية وُصولا إلى السواحل الإفريقية، فإن الإستعمال المتزايد للنقود المعدنية يمكن اعتباره تحديدا كأحد العناصر التي تشجع المبادلات تماما كالتقدم الحاصل في مجالي استنباط ظروف ملاحية أفضل، وحذق الكتابة.

وواصلت قرطاج بعد أربعة قرون من انشائها تعاطي تجارة المقايضة حيث تقدر قيمة المنتجات بالمقارنة لبعضها البعض دون أن تكون هناك حاجة لادخال وحدة حسابية عالمية أي النقد المعدني الذي ظهر في



المعاملات التجارية منذ بداية القرن السابع قبل الميلاد بمبادرة من الملوك "الليديين" بالاناضول في مجموع المدن الاغريقية في بحر "ايجي" واليونان القارية وايطاليا الجنوبية والجزء الشرقي من صقلية وأخيرا مرسيليا. وفي نهاية القرن الخامس قبل الميلاد، قررت قرطاج سك النقد لأسباب عسكرية نتيجة "الحرب ضد دنيس سيراكوس" بصقلية في عام 409 قبل الميلاد قصد دفع أجور المرتزقة.

لقد كانت النقود البونيقية الاولى من الفضة وتسمى "التترادراخما" وتم اصدارها في المدينتين الصقليتين "موتيا وبانورم"، أما اسلوبها فهو مستوحى من أفضل النقود الاغريقية المتداولة.

ولم يقع سك النقود الذهبية إلا في أواسط القرن الرابع قبل الميلاد ولم يشهد البرونز اضفاء الصفة النقدية عليه إلا في نهاية نفس هذا القرن في كل المدن البونيقية بكميات كبيرة.

وتَكْمُنُ الخاصية الاساسية للنقود البونيقية في التَمَاثُل النسبي لاختيار الصور المنقوشة على سطحها، وهي تمثل بصفة عامة في الوجه صورة لإلاهة بملامح "كوري" ولكنها تمثل الإلاهة الام " تانيت" وفي الظهر جوادا في مختلف الاوضاع. ويعطي هذا التماثل الفيئي لسك النقد البونيقي خاصيته بالمقارنة مع عديد النقود التي كانت تصدرها قرابة الف ومائتي مدينة قديمة.

وقد حيرت مسألة تاريخ النقود البونيقية الكثر من عالم مسكوكات والاخطاء في هذا الجال كثيرة. فالحفريات الاثرية واكتشاف الكنوز هي التي تساعد على وضع تسلسل زمني للاصدارات النقدية البونيقية من خلال اللجوء إلى أشياء أو نقود وجدت في نفس المكان تسهل معرفتها. وقد تم التحرك بهذا الشكل لضبط الفترات الكبرى للنقود الفضية المسكوكة في صقلية المسماة بالـ"تترادراخما" التي اعتمدت فئوية مشابهة للنقود المتداولة في المدن الاغريقية لهذه الجزيرة.

وفي نهاية القرن الخامس قبل الميلاد كانت الـ"تترادراخما" الصقلية البونيقية تمثل في وجهها النصف الامامي لجواد يعلوه اله نصر مجنح يتوج الجواد. وفي منتصف القرن الرابع قبل الميلاد، ظهر رأس الإلاهة "أرتوزا" متوجة بسنابل القمح ومحاطة باربعة دلافين صغيرة، إلى نهاية هذا القرن حيث تم تعويض الرأس برأس جواد أمام نخلة أو برأس شاب مغطى بغطاء شرقي. وحملت الـ"تترادراخما" في بداية القرن الثالث للميلاد رأس هرقل مغطى بجلد أسد فيما حملت قطعة فضية من منتصف هذا القرن من فئة الخمس شيقلات على ظهرها جوادا في حالة تهيؤ للوثب، في منتصف هذا القرن.

وفيما يتعلق بسك الذهب المصدر في شكل "ستاتير" ذهبي وزنه 9,5 غرامات مع تقسيمه إلى نصف وربع وخمس وعشر فإنه يعد أقل تنوعا فئويا برأس الإلاهة "تانيت" متوجا بإكليل من القمح في وجهه وبجواد في ظهره.



وقد لعب سك النقد البونيقي دورا راجحا في المبادلات التجارية بين أسواق البحر الأبيض المتوسط الشرقي والمناطق الغربية وهو مجال موالٍ لقرطاج حيث شوهدت نقود تحاكي فئة تانيت والجواد. وكانت الصورة الاكثر جلاءا هي حالة الدولة النوميدية التي اعتمدت بعض الاشكال البونيقية التي يدل عليها سك نقودها لحضور الجواد وهو يركض والكتابات بالحروف البونيقية والعلامات كالكوكب والصولجان وعصا الملك وخاصة رمز تانيت.

واصبحت المملكة النوميدية الواقعة على الحدود الغربية للاراضي البونيقية وعاصمتها "سيرتا" (قسنطينة) امبراطورية افريقية حقيقية خلال الحكم الطويل للملك "ماسينيسا" الذي امتد من سنة 208 إلى سنة 148 قبل الميلاد. وقد كان مدينا كثيرا للنموذج القرطاجي، حيث أمر هذا الملك بسك النقد من البرونز وبصفة نادرة من الرصاص وهو نقد عليه في الوجه تمثال نصفي لرجل ملتحي وفي الظهر جواد في حالة ركض أو وقوف. ولم يخرج ابنه "ميسيبسا" عن القواعد النقدية وقاوم ببسالة الهجمات الرومانية التي أتت على المقاومة البونيقية في عام 146 قبل الميلاد مستهدفة الغرب. إلا أن ابن أخيه يوغرطة وهو ملك لا يشق له غبار استمات في مقاومة المعتدين مع تشجيعه للتجارة وتطور المدن امثال "سيرتا" و "باجة" و"بولاّريجيا" وكانت الخزائن الملكية ملأى إلى درجة أن المؤرخ "شيشرون" كتب في معرض حديثه عن ابن يوغرطا "يامبسال" (الذي كان يملك من الخيول بقدر ما يملك من الايكو نقودا ذهبية). وتبرز المقارنة المبالغ فيها لهذا المؤلف اللاتيني المدخرات المالية الكبرى للملوك




IN CARTH

النوميديين "الماسيليين". وأصدر الملك الاخير "جوبا الثاني" مسكوكات فضية تنتمي في الجزء الاكبر منها للاسلوب والنظام الوزني الروماني في حين بقيت المسكوكات البرونزية ذات تصميم محلي.

وتبدأ أهم الفترات التي ميزت تاريخ افريقيا الرومانية الغني بالاحداث عندما ضم قيصر في سنة 46 قبل الميلاد المملكة النوميدية، وكان من نتيجة هذا الضم استعادة قرطاج دورها كعاصمة في شكل جديد أي في شكل مستعمرة رومانية تتمتع بمؤسسات مطابقة للمؤسسات الموجودة في جمهورية روما.

وبالرغم من كون هذه المدينة استقبلت جاليات أخرى بعد ذلك التاريخ وخاصة في عام 29 قبل الميلاد، كان لا بد من انتظار فترة "الفلافيّين" (Les flaviens 69-96 للميلاد) حتى تعرف رخاءها السابق بفضل اخماد الفتن في التخوم الصحراوية وتثبيت البدو. وشهد هذا الرخاء ازديادا خلال القرن الثاني للميلاد على عهد "الانطونيين" (96-192) وخاصة فيما يتعلق بالميدان الفلاحي الذي يعتبر أول ثروة للبلاد. ولا أدل من آثار مدن قرطاج ودقة والجم "وبولاريجيا" و "طبربو ماجوس" ومكثر وغيرها في أيامنا هذه على التطور الحضري الحاصل في ذلك القرن.

وشهدت افريقيا على عهد "السيفيروس" (193-235 للميلاد) وهي سلالة حاكمة من أصل افريقي، مواصلة هذا الظرف الاقتصادي الملائم على غرار مقاطعات أخرى مثل بريطانيا "وبانوميا" وسوريا على عهد سبتيموس سيفيروس" (193-211 للميلاد) وابنه الاكبر "كراكلا" 211-217 للميلاد). وقد تسارعت "رومَنة" المقاطعة وازداد اتساع المدن.

واغـرقت الفـتـرة التـاليـة أي فـتـرة الفـوضى العـسكرية (235-268 للميلاد) المقاطعة الافريقية مثل بقية الامبراطورية في أزمة لم يسبق لها مثيل مردها ضعف السلطة المركزية في مواجهة المحتلين من الفرس والفرنجة و"الألامان" والقوط والبربر الذين ظهروا فجأة من خلال الحدود المحصنة وتمكن الاباطرة "الإليريون"، وهم جنود قبل كل شيء، وكان اشهرهم "أوريليان" (270-275 للميلاد) من ايقاف الهزيمة.

أما اعادة تنظيم الامبراطورية فقام به في وقت متأخر عن تلك الفترة ضابط دلماسي هو "ديوكليسيانوس" (280-305 للميلاد) مع ارساء نظام الولاية الرباعية، وهو نوع من تقسيم هذه الامبراطورية إلى اربعة اجزاء يحكمها عظيمان وقيصران. وعند انسحاب "ديوكليسيانوس" انقلبت الولاية الرباعية الثانية إلى معركة انتهت لصالح "قسطنطين" الذي أعاد وحدة الامبراطورية في عام 314 للميلاد. وقد نقل المركز الاداري للامبراطورية نحو الشرق بعدما اعترف للمسيحية بالحرية والمساواة مع الوثنية في عام 313 للميلاد.

وكانت هناك محاولة لانقاذ الوثنية على عهد "يوليانوس" (351-363 ميلادية) ولكنها لم تنجح، ذلك أن "ثيودوسيون" (380-392 ميلادية) أتم تحريم الوثنية وأعلن أن المسيحية هي دين الدولة.

وعند منتصف هذا القرن ذاته، استعادت المقاطعة الافريقية السلام والامن وهما ضمان للحياة الاقتصادية المزدهرة التي ظهرت من خلال اللجوء إلى ضرب النقود الذهبية الضرورية للمبادلات الدولية وذلك بالرغم من الانفصال "الدوناتيستي" (Donatisme) الذي يحميه سكان الارياف (نوميديا)، وقد واجه المذهب "الدوناتيستي" المسيحية باعتبارها دين المدن واصحاب السلطة والأغنياء.

وفي نهاية هذا القرن الرابع اجتاحت القبائل الخارجة عن الامبراطورية الرومانية حدود الجزء الغربي بهدف تأسيس مجموعة من الممالك في حين حافظت الامبراطورية الشرقية التي تحظى بتنظيم أفضل على وجودها لمدة طويلة باسم الامبراطورية البيزنطية.

وقد أتت الدراسات الحديثة للمسكوكات ببعض التوضيحات حول مسألة التاريخ النقدي للمقاطعات الرومانية بصفة عامة ولكن التراث البونيقي القديم لم يحظ بدراسة كافية وبقي محاطا بعدد كبير من النقاط الغامضة تتعلق بالسياسة التي اعتمدتها السلطة المركزية في المجال المالي وبنشاط دور الضرب وعدد عمالها وكذلك طبيعة انتاجها.

ولن يتيسر الجواب عن هذه التساؤلات إلا بعد دراسة المجموعات النقدية المسكوكة في افريقيا الشمالية. إلا أن هذه المجموعات لم تنشر في جزئها الأكبر، ولذا لا يمكننا أن نستعرض في الاسطر الموالية الا لمحة موجزة من شأنها أن تكشف عن مسار عام لهذه الحقبة من التاريخ النقدي القديم.



وينبغي الرجوع في هذا المجال إلى فترات السياسة المالية التي توختها روما حسب مشيئة الاحداث السياسية الملتوية كما عاشتها الامبراطورية حتى يمكن التقاط بعض المعلومات الدقيقة. وتعين بادئ ذي بدء أخذ مبدأ حق الضرب النقدي في الاعتبار. وقد كان هذا الحق من مشمولات مجلس الشيوخ الذي أوكل هذه المهمة إلى ثلاثة اشخاص ووضع على هذا التفويض حرفي "CوS" (Consulto Senatus) في عام 100 قبل الميلاد عندما أصبحت سلطته محل نزاع بتَنَامِي السلطة الشخصية على حساب الجمهورية.

وبعد استقرار الرومان بافريقيا، كان من بين التعديلات العديدة التي ادخلوها على تنظيم المقاطعة، حق ضرب النقود مع اخضاعه لتشريع جديد يتمثل في حذف النقود المحلية. وبخلاف المقاطعات الشرقية التي كانت تتمتع باستقلال في سك النقود، كان الغرب الروماني مجبرا على أن لا يستعمل إلا النقود المصنوعة على شاكلة "الديناريوس " وكسوره. وخضع ملوك موريتانيا وحلفاء روما الذين يفترض أنهم مستقلون لهذه الشروط ونسخوا "الديناريوس" الروماني في حين لم تستطع دور الضرب لمدن افريقيا إلا ضرب نقود نحاسية تعتمد على نظام "الآس" ومثلت هذه النقود دليلا للبلاد وبقيت في التداول بمقتضى سعر تكافؤ لصالح "الديناريوس".

وكانت الاصدارات الوفيرة للنقود النحاسية على عهد اوغسطس افريقيا بعد تنظيم مستعمرة قرطاج، مخصصة إذن للاستعمال المحلي لا غير. ولم تكن تحمل في ظهرها حرفي الـ "CوS" (Sénatus Consulto)

اللذين كانا يظهران بمقتضى حق مجلس الشيوخ في التكفل بصناعة النقود من هذا المعدن. وكانت تحمل صورة الامبراطور واسمه. وقد وُجدت نقود أخرى باسم وصورة "افريكانوس فابيوس ماكسيموس" والي افريقيا في العام 5 قبل الميلاد أو باسم "كايستور بروبريتور" واسم "ليفينتيوس ڤالوس" أو بصورة الامبراطور "كالبورنيوس بيزو" (وكان واليا في العام 1 قبل الميلاد). وكانت هذه النقود المحلية من اختصاص المدن الساحلية الموجودة في مناطق "السرت" و "البيزسان" و "الزّوجِيتَان". وتجدر الاشارة إلى استعمال اللغة البونيقية الجديدة بالاضافة إلى اللغة اللاتينية المشار إليها عند الحديث عن اسماء الولاة الرومانيين.

وتوقف هذا السك على عهد "تيباريوس" (14-37 ميلادية) ولم يُستأنف إلا في عهد "البنوس ومكنوس وديادمينيانوس" في مدينة "هيبوديارتوس" (بنزرت) التي حظيت بهذا الامتياز.

ولم يقع الترخيص بسك نقود الذهب والفضة التي بقيت من مشمولات روما والامبراطور. وعندما ثار "كلوديوس ماسر" تم اصدار مجموعة من النقود باشكال مختلفة : تماثيل نصفية يعلوها برج من قرطاج ورأس بخوذة من روما، وتمثال نصفي للنصر ورأس افريقيا. وكانت هذه النقود نسخة من النماذج القديمة. وهناك نقود أخرى تحمل صورة "كلوديوس" وهو ما يتباين مع الكتابات التي تنص على سيادة مجلس الشيوخ من خلال الحرفين "CوS" أو "كلوديوس ماسير" عوضا عن الوالي الروماني (Proconsul).



ولم يكن سك النقود من الذهب والفضة ليعني قرطاج إلا نادرا، وذلك أن "الأوريوس والديناريوس" تُسك في دار ضرب مركزية بروما كما كان الشأن في عهد أوغسطس (19 قبل الميلاد) ثم في "ليون" (15 قبل الميلاد) ثم مجددا في روما على عهد "كاليغولا" (12-41).

وقد وقع اصدار العديد من النقود في عهد "ادريانوس"، وهي تقوم شاهدا على اقامة الامبراطور بافريقيا وعلى انجازاته بها (قناة المياه) أو صورة افريقيا مع كتابة اسمها.

واستعاد اسطول نقل الحبوب لافريقيا وهو من احداث "كومودوس" (161-192) حضوره في نقود هذا العهد. واهتم "سبتيموس سيفروس" (193-211) وهو أصيل "لبتيس ماقنا" (Leptis magna) وابنه "كاراكلا" اهتماما كبيرا بقرطاج (ترميم قناة المياه).

لقد تسببت الحقبة الوندالية (429-533 للميلاد) في جدل شديد بين مؤرخي افريقيا الشمالية الذين انتموا إلى شق يهاجم هذا التجمع من القبائل الجرمانية (الهاصدينج) وهو اكثر عددا، وآخر يدافع عنه. واستطاع هؤلاء الوندال وهم اصيلوا أوروبا الشمالية، الوصول إلى اسبانيا في بداية القرن الخامس (416) بعد ترحال طويل بدأ في نهاية القرن الثاني.

واتخذ اسم وندال، بسبب حروب الغزو التي تميزت بطابع من العنف والنهب الشديدين، مفهوما محقّرا يرادف وحشية كبيرة. وقد حدث التوقف المفاجيء لهذه القبائل المعروفة بزحوفها الكبرى على جنوب أوروبا بداية من نهاية القرن الميلادي الرابع تحت امرة قائد يحمل لقب "ملك الوندال والآلانيين". وقرر هذا الاخير المسمى "جيْزيريك" المرور إلى افريقيا، وهو أمر أدهش أكثر من مؤرخ.

وإذا نظرنا في الأمر عن كثب، نجد أن اسباب هذا التدفّق العنيف متعددة ولايمكن فهمها إلا باعتبار الظرف السياسي السائد في اسبانيا على عهد "الفيزيقوط". وقد هاجم هؤلاء الذين كلفتهم روما باعادة فتح البلاد "آلانيي لوزيتاماي" ثم " سيلينج بيتيكا" وأبادوهم. ولعلّ "الهاصدينج" الذين تحالفوا منذ عام 411 للميلاد واستقروا في غاليسيا على شكل فيديرالي، قد اقتربوا من البحر في الاندلس لخوفهم من هجمات الرومان القوطيين، وهو اسم لعله مشتق من واندالسي، حيث أُعجبوا بثرواتها من خلال المجازفة في مياه سواحلها الضحلة والغنية بالاسماك.

وأصبح الوندال منذ عام 428 للميلاد يملكون اسطولا خاصا بهم وقاموا بغارات على جزر "الباليار" وموريتانيا الغربية وخاصة على القاعدة البحرية لقرطاجنة في جنوب اسبانيا.

وكان هذا الشعب من الفرسان الذي يدفعه حب الحركة والمغامرة والبحث عن الغنائم والذي تعود سريعا على ركوب البحر، سببا في ايجاد معطيات سياسية جديدة على السواحل الجنوبية للبحر الابيض المتوسط.

ولا شك أن سمعة الرخاء الاقتصادي لافريقيا كانت تستهويه، فهي مطمور حقيقي للقمح في العالم القديم وموفرة لزيت الزيتون وكثير من السلع الاخرى غير الفلاحية كالخشب والرخام والاواني الفخارية ومنتجات الصوف والملح والشب التي كان السوريون يحملونها معهم مقابل قطع ذهبية مسكوكة في قوالب الاباطرة البيزنطيين. يضاف إلى ذلك أن افريقيا ظلت المقاطعة الوحيدة التي كانت في مأمن من الزحوف الوحشية. وجاء المشروع الوندالي ليضع حدا لهذا السلم، نظرا لأن المسيرة الطويلة لجيوش "جيزريك" اتخذت مظهر غزو مدمر كما أورده كتاب "فيتا" "S" "أوغستيني" القس "كالاما"، "بوسيديوس".

وتم غزو افريقيا على مراحل متعددة. ففي سنة 431 سقطت "هيبون" التي أسندت للملك الوندالي لقب "اتحادي" الذي يمنحه الامبراطور الروماني، ثم زحف هذا الملك على تراب قرطاج عام 439 للميلاد حيث فاجأ الجميع بهذه العملية.

وضمت المملكة التي كونها "جيزريك" بفضل دهائه وبسبب الفوضى التي كانت تسود صفوف خصومه، كامل افريقية حتى طرابلس وشمال غربي صقلية عام (455 للميلاد) وجزر الباليار وسواحل صردينيا وكورسيكا. وجاءت هذه المملكة في شكل امبراطورية بحرية حقيقية يحميها اسطول رهيب. وقام "جيزريك" الذي كان على رأس هذه الامبراطورية الافريقية، بتحقيق السلام الوندالي. وقد أحسّ بالحاح استئناف النشاط الاقتصادي من خلال اعادة ارساء المبادلات التجارية في

مساحة البحر الابيض المتوسط الخاضعة له لفائدة افراد عائلته و"للهاصدينغ" لا غير، حيث كانوا يتمتعون بمداخيل أخصب الاراضي. وقد اعتمد الوندال العادات السابقة لهم مثل نظام استغلال الاراضي أو طبيعة ممارسة السلطة. وكانت هذه الاخيرة تعتمد على القرابة الالاهية للملك وسلطته وراثية ومطلقة، ووقع الابقاء على اللغة والعادات اللاتينية. وكان الأمر كذلك بالنسبة لسك النقود في هذا القرن الوندالي، وهي نقود وإن بدا عددها قليلا، فانها تكفلت بمواصلة التقليد النقدي الروماني.

ففيما يتعلق بصناعة النقد، يبدو أن الوندال استخدموا موظفين تقنيين واداريين من الرومان كما يدل عليه التطابق الشكلي للنقود الصادرة عن الورشات الوندالية مع من سبقها. وقد جاءت الاولى تقليدا للثانية وخاصة تقليد القطع النقدية الذهبية "الصوليدوس" وكسره الثلث.

1 - تقليد "صوليدوس" فالانتينيانوس الثالث (425-455 للميلاد) في الوجه : تمثال نصفي لـ "فالانتينيانوس" الثالث ملتفتا إلى اليمين واكليل على الرأس مرتديا درعا وبرنسا، وهو يحمل كتابات لاتينية دائرية وفي الظهر : الامبراطور وهو واقف مُواجهةً بزيه العسكري ويضع رجله اليمنى على رأس بشري مشدود إلى ثعبان، ويحمل صليبا طويلا بيده اليمنى وكرة يعلوها صليب في يده اليسرى ويطيرفوقهم الاه النصر وفي الوسط RM اشارة إلى روما وفي الحاشية "(C O M O B) وكذلك كتابات لاتينية دائرية.



2 - الثلث :

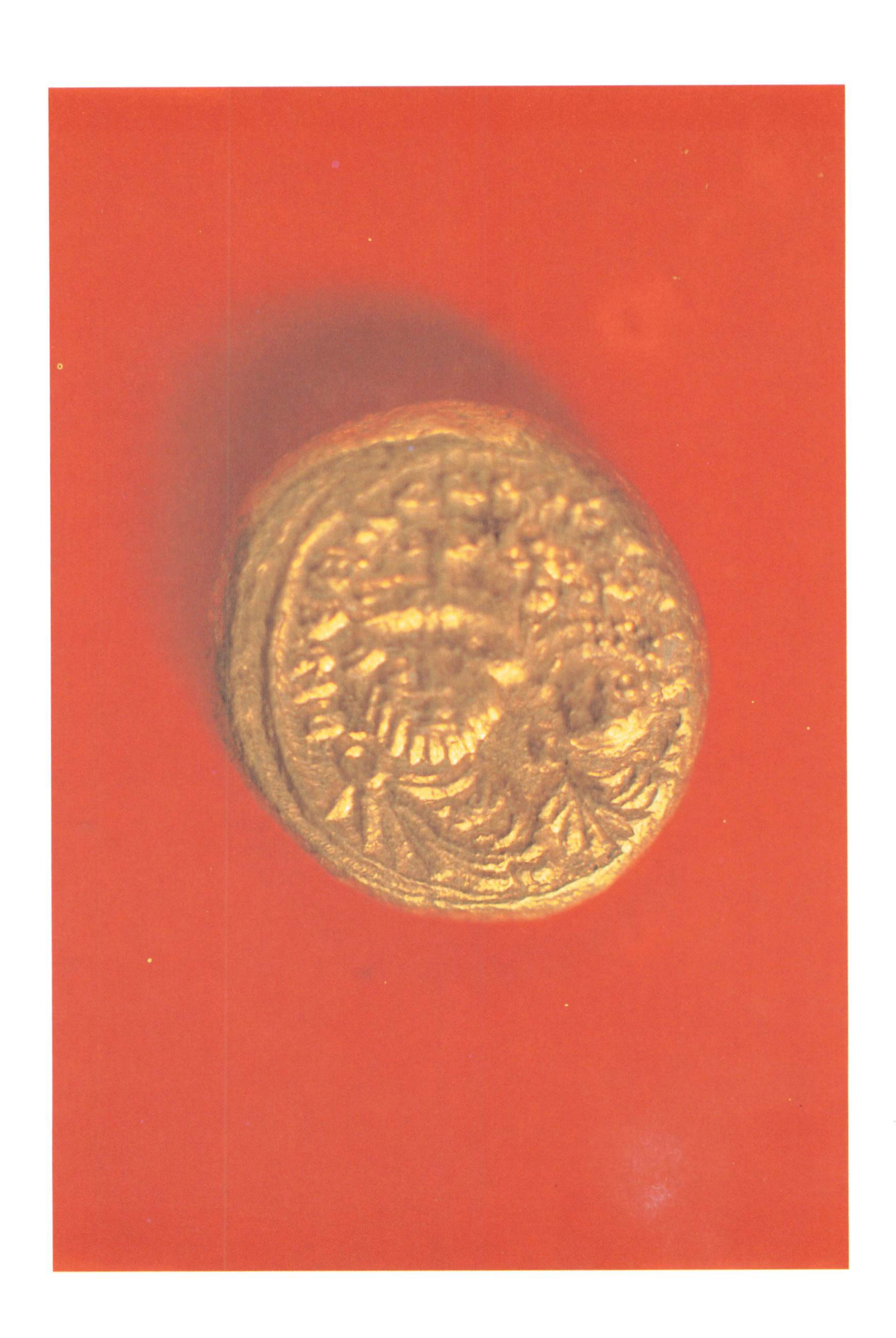
في الوجه : نفس الوصف الذي يحمله "الصوليدوس"

وفي الظهر : إكليل من الغار وفي الوسط صليب وفي الحاشية كلمة "COMOB" .

وباستثناء هذه النقود الذهبية ذات النسبة المشكوك فيها، لم يضرب الوندال على غرار القبائل المتوحشة الاخرى، نقودا ذهبية، لأن مثل هذه المهمة كانت تقتصر على سلطة الامبراطور التي تضمن قيمتها أي الوزن والاسم بفضل كلمة "CMOB " أو "CONOB".

وليست لنا معلومات كثيرة عن بدايات ضرب النقود في دور الضرب الوندالية وخاصة فيما يتعلق بالعهدين الاولين لـ "جيزريك" (439 -477) وهونيريك (477- 484) تجعل معرفتها مشكوكا فيها. وكان ثالث الملوك "ڤونثاموند" (484-496) أول من استعمل معدن الفضة الذي أعطى نقدا اسمه "سيليك" بشكل وندالي بحت، وهو يحمل في وجهه اسم هذا الملك وتمثاله النصفي وفي الظهر الاحرف "DN " (دومينوس نوستير) و C (=100 ديناريوس برونزي). وتمثلت كسوره في نصف الـ "سيليك" (D N L) وربع الـ "سيليك" (DNXXV) وقد حذا حذوه وريثاه "هيلدريك" (523-530) و "جليمير" (530-533).

وكان النقد البرونزي مسكوكا في بداياته في القطع الكبيرة التي تحمل (XLII وXXI) وكان مجهول المصدر ويحمل في وجهه امرأة تشخص قرطاج وهو يُنسب خطأ إلى "جيزريك".



وكانت النقود الوندالية المصدرة بكميات قليلة على غرار نقود ورثة الامبراطور الروماني "ديوكليسيانوس" من النوعية الرديئة.

لقد عاشت المملكة الوندالية فترات انحطاط في بداية القرن السادس، وعندما قرر البيزنطيون على عهد "جوستينيان" (527-565 للميلاد) وهو آخر ملوك الوندال، رفض ارجاع "هيلدريك" للامبراطور "جوستينيانوس"، قام قائد هذا الاخير "بيلزار" بانزال جيوشه على سواحل قرطاج في عام 533 للميلاد، ولم يجد أية صعوبة في اعادة فتح البلاد وأسر ملك الوندال الذي نُقل إلى القسطنطينية.

وعادت افريقيا بذلك كجزء من الامبراطورية الرومانية التي كانت عاصمتها المزدهرة القسطنطينية، على أنها شهدت 15 عاما من الثورات البربرية (534-548) التي تسببت لها في مزيد الانهاك.

ولم يزد ورثة "جوستينيانوس" "جوستينوس الثاني" (565-578) "وتيباريوس" (578-582) و "موريسيوس" (582-602) و"فوقاس" (602-610) عن مواصلة هذه السياسة ولكن بحنكة أقل حتى عهد هرقل.

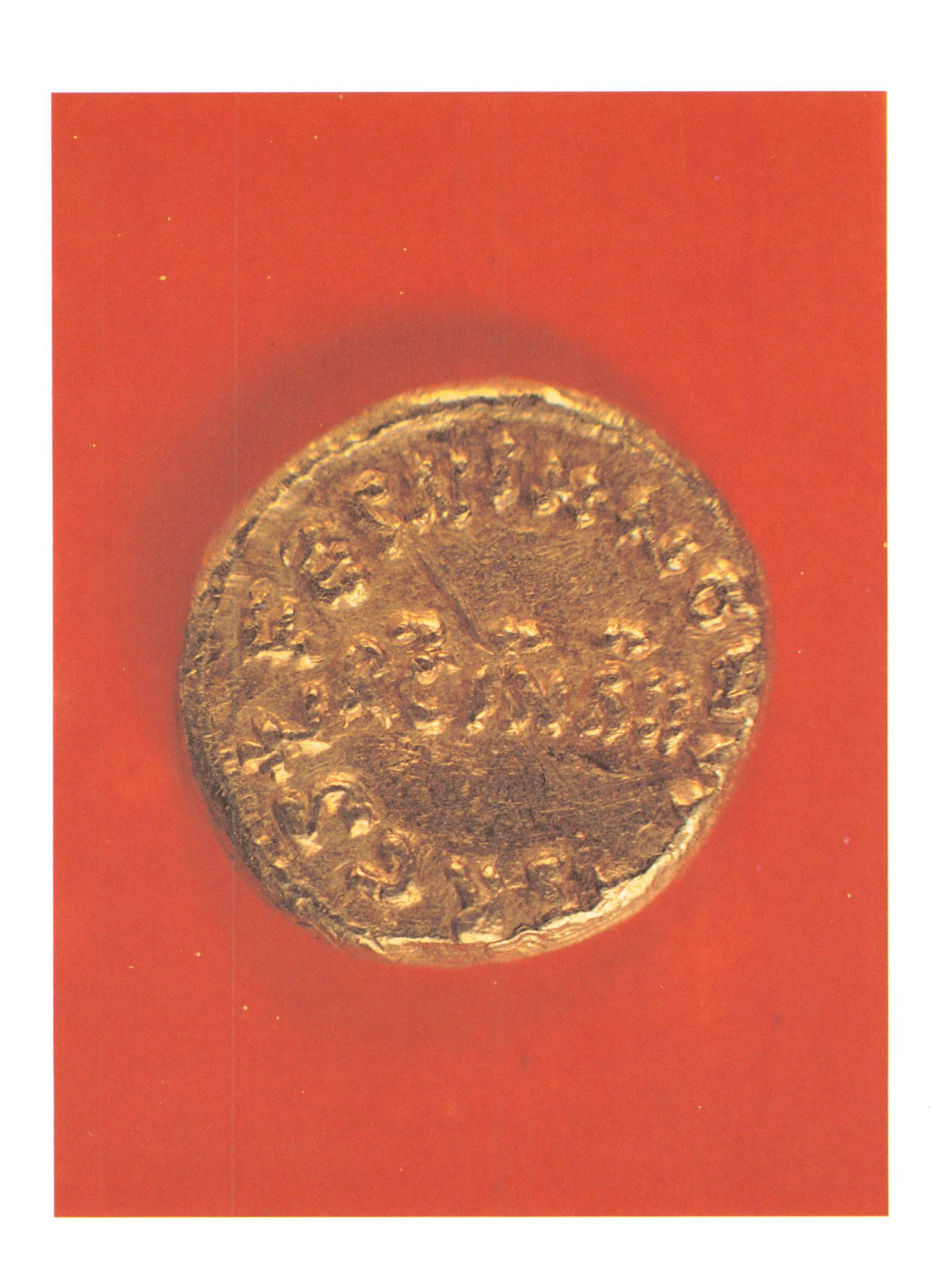
وكانت المقاطعة الافريقية تتلقى ارتداد الصدمات الناتجة عن التطاحن من أجل السلطة الامبراطورية، وهو أمر كان يتيح حرية أكبر للسكان المحليين الذين كانوا يترصدون لدحْر نير سلطان ظالم.


CAR

ولما تكررت بافريقيا نفس الإضطرابات والفوضى اهتم الامبراطور البيزنطي بذلك وقرر اعادة النظام لها من خلال القيام باصلاحات ادارية جديدة للقضاء على ابتزاز الموظفين، واسرع بارسال جيوشه لاعادة النظام بين السكان البربر.

وفي نهاية القرن السادس تم تقليص سلطات والي المقاطعة لفائدة حاكم عام يسمى "اكسر خُس" وأسندت له سلطات عسكرية بررها انعدام الامن السائد في البلاد. وقد ارتقى الـ"أكسرخس" بسبب بعد العاصمة إلى رتبة نائب للامبراطور، وحكم بقبضة حديدية على عهد "موريس" إلى درجة التملص من سلطة الامبراطور عندما آلت إلى "فوقاس"، وهو امبراطور جائر وسفاح. وأرسل "اكسرخس" افريقيا هرقل الأب ابنه هرقل الصغير ليقضي على "فوقاس" في القسطنطينية ذاتها. ثم نُودي بهرقل الأبن امبراطورا من قبل مجلس الشيوخ والشعب.

وقد تفرغ هرقل طوال مدة حكمه (610-641) إلى اعادة تنظيم الامبراطورية والدفاع عنها. وبعد طرد الخطر الفارسي في عام 628 للميلاد لم يستطع مقاومة القبائل العربية التي كان ينظمها ويقودها أحد الخلفاء الراشدين من موقعه كقائد لدولة كبيرة تدين بدين جديد هو الاسلام. وشاهد هرقل خلال السنوات العشر الاخيرة من حكمه، انهيار ما بناه مع سقوط دمشق (635) والقدس (638) والعراق (639) ومصر (639-642) بأيدي اسياد المنطقة الجدد، أي العرب المسلمين.





تفوق الدينار العربي الإسلامي

إن الوقوف عند هذا الحد من التحليل والتقديم يكون بمثابة اعطاء صورة مثالية للتاريخ القديم في حين أنه شهد فترات حالكة، كما سيكون بمثابة السكوت عن كل مراحل الانحطاط الاقتصادي والخضوع السياسي. وقد جاء فتح الجيوش العربية لشمال افريقيا دليلا على حالة الفوضى السياسية وانعدام الامن.

لقد شهدت البلاد في مجرى القرن السابع الميلادي الموافق للقرن الأول الهجري فترة من الاضطرابات انتهت بدخول الاسلام وبظهور معطيات جديدة ملائمة للنشاط الاقتصادي من خلال القضاء على انعدام الامن الذي يعيشه سكان المدن والارياف وذلك بحماية قوافل التجار والمسافرين القادمين من البلدان المجاورة والبعيدة. وسار النشاط الاقتصادي في الاتجاه الموروث عن العصر القديم ونشطت المدن القديمة ذات الاسماء التي تم تعريبها.

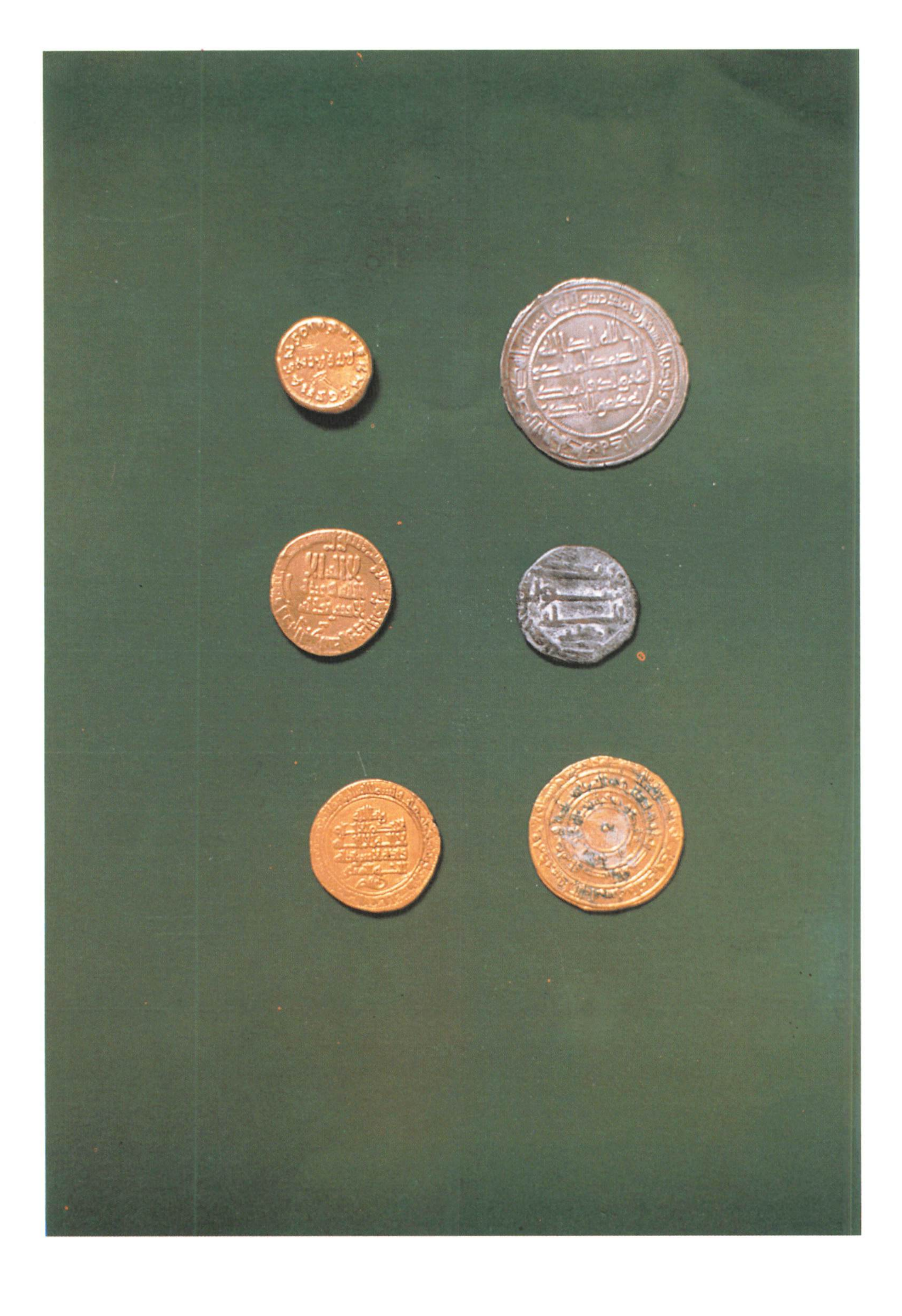
والواقع فإن افريقية وهي تعريب لكلمة "Africa"، اصبحت تنتمي للامبراطورية الاسلامية الاموية ثم العباسية واستفادت من توسع مجالات التبادل، وأصبح التنقل يتم على طول المسالك التجارية القديمة ويزدهر حول بعض النقاط الهامة ليتجه نحو العاصمة بعد ذلك (دمشق أو بغداد). وكان المحور الغربي الذي توجد ضمنه القيروان يربط سمرقند بقرطبة.

واختار الفاتحون العرب القيروان كعاصمة للمغرب العربي، لأنها تقع في منطقة السباسب التي تبعد عن الساحل الشرقي مسيرة يومين للتوقي من هجوم الاسطول البيزنطي ، سيد البحر الابيض المتوسط.

وقام يزيد بن حاتم الوالي العباسي الشهير بالإصلاحات العمرانية في منتصف القرن الثاني للهجرة (نهاية القرن السابع الميلادي) بتهيئة أسواق المدينة بسرعة في حين تكفلت أولى السلالات العربية الحاكمة بافريقية بتنظيم أفضل للدولة ولم تتأخر عن الدخول في سياسة فتح في اتجاه صقلية وجنوب ايطاليا.

وقد تعزز الوضع الاقتصادي لافريقية مع مجيء الشيعة الاسماعليين أي الفاطميين ولاسيما بهدف فتح مصر، وبذلك استعادت تونس قوتها ورخاءها القديمين أي رخاء قرطاج البونيقية، وأصبحت المحطة النهائية الغربية لتجارة البحر الابيض المتوسط الكبرى ومحطة متقدمة على الطرقات القارية باتجاه الشرق وكذلك باتجاه الجنوب أي طريق افريقيا السوداء.

فأين يمكن البحث عن اسباب هذا الرخاء؟ هل هو راجع فقط إلى دورها كوسيط حتمي في التجارة الدولية ؟



إن أوصاف الجغرافيين والرحالة العرب المتعلقة بهذه الفترة، تلح خاصة على تقدم الاقتصاد الريفي الذي شهد الفلاح يتعاطى انشطته الرابحة من زراعة الحبوب والزيتون وغراسات الاشجار وادخال غراسات جديدة من خوخ وبرقوق وفستق واصناف من التمور والموز وقصب السكر والتوت والقطن والزعفران، بالاضافة إلى استفادة هذا الفلاح السعيد من خدمات مائية هامة. وقد تجاوزت المراكز الحضرية كالقيروان والمهدية وتونس وسوسة وقابس وطُبنة وغيرها الدور المتمثل في مجرد كونها مستودعا للفائض الفلاحي بل أصبحت توفر انتاجا من المواد المصنعة والنسيج والورق الخ.

وضمنت تجارة القوافل والتجارة البحرية تفوق تونس من القرن التاسع إلى القرن الحادي عشر الميلادي كما تدل على ذلك القيمة الكبرى لنقودها وانتشارها الواسع.

لقد بدأ العصرالعربي في فترة اصطُلِحَ على تسميتها "قرن الولاة" الذي يمتد من 57 إلى 123 للهجرة (676 - 741 للميلاد)، وهي فترة أبدى خلالها سكان المغرب من البربر مقاومة شرسة في وجه الجيوش العربية الاولى بعد سقوط كبير الاشراف البيزنطيين في افريقيا.

وفي ولاية حسان بن النعمان (76-84 للهجرة /695-703 للميلاد) ثم في عهد موسى بن نصير من بعده (86 هجرية /705 ميلادية) انفتح وبصفة نهائية، عهد تنظيم النقد منذ 86 هجرية /705 ميلادية

حسبما كان جاريا في الجزئين المصري والسوري من الامبراطورية البيزنطية القديمة، ويتمثل هذا السك في الحفاظ على الاشكال النقدية للمهزومين، ثم في إدخال تحويرات تدريجية على المستوى الشكلي بعد ذلك.

ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار أنه في تاريخ اصدار النقود الاولى بإفريقية كان الشرق قد أكمل تعريب العملة منذ عام 76 للهجرة / 695 للميلاد، أي قبل عشر سنوات. وشهد سك النقد مراحل عديدة من التحوّل في الشكل حيث انطلق من شكل أصلي بيزنطي بالنسبة للذهب والبرونز وساساني بالنسبة للفضة إلى نقود مزدوجة اللغة وأخيرا إلى نقود معربة تماما بفضل الاصلاح الذي أدخله الخليفة الاموي الخامس عبد الملك بن مروان. وكان سك النقود العربية يتم من معادن ثلاثة :

- الذهب ومنه الدينار وهو يشبه "الصوليدوس" البيزنطي وقد جاء اسمه من اللاتينية "دوناريوس ومعناه قطعة بـ 10 "أس" أو من اليونانية "دوناريون".
- الفضة ومنها الدرهم وجاء اسمه من اليونانية "دراخما" أو كمشة ويزن 7 أعشار وزن الدينار البالغ 4,25 غرام، اي 2,92 غرام.
- البرونز أو النحاس ومنهما الفلس من اللاتينية "فوليس" ومعناها صرة أو كيس بأوزان مختلفة.

وكانت النقود التي اصدرها موسى بن نصير من الذهب والبرونز وكان يقوم بسكها موظفون بيزنطيون وقد واصلوا التقليد السابق فيما يتعلق بالاسلوب والشكل والوزن. وجرت هذه المرحلة الانتقالية في اربع فترات، ففي فترة كان هناك تمثالان نصفيان للامبراطور ثم تمثال نصفي واحد، ثم صورة للامبراطور واخيرا اختفاء هذه الرموز واستبدالها بكتابات. وقد أمر موسى بن نصير على خلاف ما كانت تحمله النقود البيزنطية بحذف أي رمز مسيحي ونقش كتابات لاتينية دينية اسلامية في شكل مختصر على وجه النقود :

(NONEST SNISIIPSE SOL CISN) وهي الشهادة.

وكانت القطع تحمل في ظهرها هذا النوع من الكتابات "البسملة ومكان السك وتاريخه، بسم الله الرحمان. "صوليدوس أو نوموس" ضُرب بإفريقية في عام... .

ثم تم حذف الصور بعد ذلك وبقيت الكتابات اللاتينية على الحاشية المدورة مع كتابات عربية في الوسط منذ عام 97 للهجرة /715-16 للميلاد على الدينار وكسوره نصف الدينار وثلث الدينار. ويحمل النصف والثلث بالاضافة الى ذلك اشارات إلى تواريخ خاصة، وهي بيانات تشكل وحدات تسلسل زمني لخمسة عشر عاما تحت البيزنطيين.

وانطلاقا من سنة 98 للهجرة 716 للميلاد اعتمدت نقود افريقية الصنف الأموي، ولا يُستبعد أن تكون دار الضرب بدمشق هي التي سكتها وقد أتت كما يلي :

على الوجه، وفي الوسط : "لا إله الا الله وحده لا شريك له" وبكتابة دائرية على الحاشية من القرآن "محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون".

وعلى الظهر وفي الوسط : "الله الصمد لم يلد ولم يولد" وبكتابة دائرية على الحاشية البسملة والاسم وتاريخ الضرب "بسم الله ضرب هذا الدينار بافريقيا سنة 100".

وظهر النقد الفضي في شكل أموي عام 98 للهجرة /716 للميلاد ويحمل نفس الكتابات الموجودة على الدينار باستثناء الظهر الذي يحمل أربعة اسطر هي : "الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفؤا أحد". أما النقود النحاسية فقد ضُربت بدون عناصر التعريف العادية كتاريخ الضرب ومكانه واسم الوالي، بطريقة جعلت التعرف عليها صعبا.

وقد حاول الخليفة هشام (105-125 للهجرة/724-743 للميلاد) أن يجمع سك نقود الذهب بسبب نزعة بعض الولاة إلى التهرب من السلطة المركزية بدمشق، من خلال غلق دور الضرب البعيدة وخاصة دارالضرب بافريقية. وكانت هذه الحالة عابرة، ذلك أن ورثة هذا الخليفة لم

يتمكنوا من ايقاف شبه استقلال هذه المنطقة التي كان مقدرا لها أن تستقل إن عاجلا أم آجلا.

وظهر هذا الواقع جليا بسبب الازمة السياسية التي هزت الخلافة الاسلامية عند احتضار العهد الاموي وبروز العباسيين.

ولم تستطع الخلافة الجديدة منذ عام 132 للهجرة / 750 للميلاد اكثر من تأخير عملية انفصال المغرب العربي عن الامبراطورية الاسلامية لمدة نصف قرن.

وحافظت الدنانير العباسية لافريقية على الشكل السابق وكذلك الأمر بالنسبة للدراهم التي كانت تحمل اسم مكان الضرب : افريقية أو العباسية.

وكانت كلمة بخ خاصة بهذا النقد وتعطي ضمان تسمية الدنانير والدراهم، وهي بذلك تذكر بما كان يفعله البيزنطيون من خلال استعمال كلمة "كونوب CONOB" المقابلة لاسفل مركز "الصوليودي" في الوجه.

وقد ولّى هارون الرشيد، وهو خليفة واقعي عارف بتشعب مسألة المقاطعات البعيدة كافريقية التي مافتئت تشهد اضطرابات مردها إلى تنازع القبائل العربية، ولّى ابراهيم بن الاغلب على امارة افريقية في عام 184 هجرية /800 ميلادية بعدما قضى هذا الاخيرعلى الفتن في

المقاطعة. وكانت هذه الولاية ذات الطابع الوراثي موالية على الدوام لبغداد التي كانت تتلقى منها 40.000 دينار.

واختار مؤسس الحكم الاغلبي القيروان عاصمة له وأرسى قواعد سياسة تنظيم بارعة سرعان ما أتت اكلها. فقد شهدت افريقية على عهده ظرفا ملائما لتنمية الفلاحة والتجارة. وكانت الاصدارات النقدية على شاكلة النقود العباسية الاولى وبقيت بدون تغيير حتى عام 296 هجرية /909 ميلادية. وتحمل الدنانير الاغلبية نفس الكتابات الدينية على وجهها. ففي الوسط وعلى امتداد ثلاثة اسطر : لا إله إلا /الله وحده/لا شريك له/ وفي سطر دائري سورة التوبة (أية 32) : محمد رسول الله ارسله... وفي ظهرالقطع، في الوسط : بقية الشهادة على امتداد ثلاثة أسطر: محمد/رسول/الله/ تعلوها كلمة "غلب" ولعلها كانت تهدف لتفريق النقود الاغلبية عن باقي الامبراطورية. ويأتي اسم الأمير تحت الشهادة ليرفع كل لبس من حيث الانتماء الصحيح. وكانت احدى خصوصيات بعض الدنانير بدون شك، كلمة "للخليفة" حيث نُقشت في أسفل الوسط على ظهر الدنانير المؤرخة بين عام 195-196 هجرية/808-809-812 ميلادية. وقد تم تخصيص هذه الدنانير التي لا تحمل اسم دار الضرب لخلاص الخراج السنوي للخليفة.

وتم سك الدراهم الاغلبية على شاكلة الدنانير ولا تختلف عنها إلا ببعض التفاصيل على مستوى تاريخ الضرب ومكانه المذكورين على الوجه أو بتعويض مسؤول عن الضرب النقدي بآخر مثل "آسي، علوان،

مسرور، منصور..." واقتصر ضربها على أربعة أمراء هم ابراهيم الاول (184-196 للهجرة /800-812 ميلادية) وعبد الله الأول (197-201 هجرية/812-817 ميلادية) وزيادة الله الأول (201-223 هجرية/817-838 ميلادية) وابراهيم الثاني (261-289 هجرية/875-902 ميلادية) من جملة أحد عشر أميرا.

ويبدو درهم ابراهيم بن الاغلب كما يلي : في الوجه، وفي الوسط : الجزء الأول من الشهادة في ثلاثة أسطر مع كتابة دائرية :

بسم الله ضُرب هذا الدرهم بافريقية

سنة........

وفي الظهر وفي الوسط : غلب

محمد رسول/الله صلى الله/عليه وسلم /ابراهيم

مع كتابة دائرية من سورة (التوبة).

أما نقود النحاس فكان استعمالها محدودا طوال هذه الفترة، وكان شكلها الخارجي رديئا ويمثل مصدرا لقراءات مغلوطة كثيرة.

وظهرت أولى النقود الفاطمية في الشكل الاغلبي، إلا أنها كانت تحترم تغيير الكتابات الراجع إلى مجيء حكم جديد. وكان ذلك يتعلق خاصة بوسط الجهتين للقطع النقدية حيث كانت تحمل في وجهها : عبد الله/أمير المؤمنين فوق النصف الاول من الشهادة وتحته : لا اله الا الله وحده لا شريك له وفي الظهر : الامام/المهدي بالله، فوق، محمد رسول الله وتحته.

وقد حافظت هذه النقود الفاطمية على خصوصيات النقود الاغلبية ذلك أن الايديولوجيا التي تعطي للسلطة شرعيتها لم تظهر بعد. وكان لا بد من انتظار عهد المعز لدين الله (341-365 للهجرة/953-975 للميلاد) وهو الخليفة الرابع لكي يقع ضرب أول دينار من فئة جديدة حيث تميز بظهور كتابتين دائريتين تحيطان بدائرة تحتوي على كتابة دائرية ثالثة أو أفقية أو نقطة في الوسط : العزة لله/دينار 342 للهجرة المنصورية. وفي وسط الوجه كتابة دائرية خارجية وهي من القرآن "سورة التوبة (آية 32)" وكتابة وسيطة : وعلي بن أبي طالب وصي الرسول/نائب الفضول وزوج الزهراء البتول، ثم الشهادة في شكل كتابة داخلية.

ولم يوقف مجيء الخلافة الشيعية الاسماعيلية للفاطميين تطور سك النقود الافريقية الجميلة المعروفة في عهد الاغالبة، بل واستفادت من عوامل أكثر ملاءمة. وفعلا، فعندما نودِيَ بمؤسس هذه الخلافة عبيد الله المهدي بالله (297-322 هجرية/909-934 للميلاد) أميرا للمؤمنين في رقادة عاصمة الاغالبة عام 297 للهجرة 910 للميلاد من قبل داعيه أبو عبد الله بمساعدة القبيلة البربرية كُتامة، قام بتوسيع سلطانه ليشمل صقلية بالاضافة إلى مملكة الاغالبة الممتدة من المملكة الرستمية بتاهرت إلى حدود المملكة الادريسية في الغرب وطرابلس بالشرق. وأسس عاصمة جديدة وهي مدينة المهدية الساحلية في عام 308 للهجرة 921 للميلاد. وقد جنى ارباحا كبيرة من أعمال القرصنة، وهذا النشاط الذي كان يوفر حصيلة ثمينة للدولة، أخاف السواحل الايطالية وجنوب فرنسا وجزيرة كورسيكا وصردينيا وجنوة.

وكان كذلك يسيطر على الطرق التي تعبر الصحراء التي تعد مصدرا لتجارة رابحة جدا إلى درجة تشبيه مناطق افريقيا الغربية بـ"الدورادو" العصور الوسطى بسبب غناها بالذهب حيث "يظهر (فيها) الذهب كالنبات في الرمل كما ينبت الجزر" (ابن حوقل، القرن العاشر الميلادي). وفي ظهر القطع في الوسط : القدرة لله ثم كتابة دائرية خارجية: بسم الله الملك الحق المبين ضرب هذا الدينار : المنصورية سنة اثنتين واربعين وثلاثمائة، وفي كتابة وسيطة : محيي سنة محمد سيد المرسلين ووارث مجد الائمة المهديين.

وهناك فروق في الكتابات النقدية الفاطمية تظهر على مستوى الكنية المعطاة للخلفاء الشيعيين : المهدي، القائم، المنصور، المعز، العزيز، الحاكم، الظاهر، المستنصر، والقاب اصحاب هذه الاسماء : الامام، أمير المؤمنين ولي عهد المسلمين.

ومكن الانتصار الباهر الذي حققه المعز في افريقيا الشمالية وصقلية من التفرغ كليا لانجاز مشروعه المتمثل في فتح مصر التي كانت تعاني من الفوضى والمجاعة. وقد أخضعها القائد الفاطمي جوهر بدون مقاومة من أهاليها في عام 358 للهجرة/969 للميلاد وشرع في بناء مدينة جديدة سماها القاهرة المعزية. وقد غادر الخليفة الفاطمي افريقية بصفة نهائية في تاريخ بناء هذه المدينة ليستقر فيها كعاصمة جديدة له بعدما عين واليا على افريقية هو بولوكين يوسف أبو الفتوح بن زيري وهو بربري صنهاجي. وكان على العائلة الزيرية أن تبدي فروض الطاعة

للفاطميين، إلا أن الروابط بين الطرفين بدأت في التفكك في عهد المنصور بن بلوكين (375-386 للهجرة/984-996 للميلاد). واتم المعز بن باديس (406-454 للهجرة 1016-1062 للميلاد) هذه القطيعة واعترف بالسلطة العليا للخليفة السني في بغداد عام 443 للهجرة/1051 للميلاد، وقد عكست النقود هذا التغيير الايديولوجي وكانت القطع تحمل على الوجه في وسطها : لا اله الا الله/وحده لا شريك له/محمد رسول الله/ وكتابة دائرية : "يا أيها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله"، وتحمل على الظهر في وسطها : ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه/ وكتابة دائرية : بسم الله ضرب بمدينة عز الاسلام والقيروان سنة احدى واربعين واربعمائة.

وقد تحمل الامير الصنهاجي كرد انتقامي زحف قبائل بني هلال التي جاءت من غرب مصر ونشرت في افريقية حالة من انعدام الأمن وبالتالي تقلص المبادلات الارضية. ولم ينج الزيريون إلا بفضل لجوئهم إلى مدينة المهدية المحصنة وتوجيه نشاطهم الاقتصادي نحو المبادلات البحرية وكانت القرصنة أحد الوجوه الهامة لذلك نظرا لانها تطورت في عهد يحي بن تميم (501-509 هجرية/1108-1116 للميلاد) حيث زادت الدولة الزيرية عدد السفن التي تكون اسطولها. وعلى هذا الاساس، نجح الحكام الزيريون في المحافظة على سلطانهم في وقت كانت فيه كل العوامل متظافرة للتعجيل بسقوطه.

ثم جاء النورمنديون الذي أصبحوا سادة صقلية على عهد "روجي الثاني" (1130-1154 للميلاد) الذي نجح في احتلال كل المدن البحرية لافريقية في ظرف عشرين سنة، فسقطت في يديه المهدية (528-529 للهجرة/1134 للميلاد) وجيجل (537-538 للهجرة/1143 للميلاد) وجزر قرقنة (539 للهجرة/1145 للميلاد) وقابس وسوسة (542 للهجرة/1148 للميلاد) وعنابة (547 للهجرة/1155 للميلاد).

وقد أدى احتلال المدن البحرية لافريقية من قبل النورمانديين، وهو عمل يندرج في اطار سياسة توسعية كبيرة المدى، إلى استبعاد تهديدات القراصنة الافريقيين وتوفير مداخيل نقدية للخزينة النورمندية، وهي مداخيل مفيدة جدا لحياة البذخ في البلاط، كما أنها أتاحت وسائل متابعة ضرب النقود من الذهب. ولم يدم الاحتلال النورمندي لافريقية طويلا حيث تحررت هذه الاخيرة بفضل مجيء الموحدين الذين ثاروا بقيادة عبد المؤمن بن علي (524-558 للهجرة/1130-1163 للميلاد) على المرابطين في المغرب الأقصى وبسطوا نفوذهم نحو الشرق واستولوا على المغرب كله فأخذوا تونس عام 555 للهجرة /1159 للميلاد والمهدية بعد سنة من ذلك التاريخ.

وتظهر نقود الموحدين التي أصبحت تُضرب في كامل الغرب الاسلامي عدة علامات للتغيير بالقياس مع ما كان سائدا في هذا المجال. وتكمن خصوصيتها أولا في مظهرها الخارجي الذي يتسم بمربع مرسوم في دائرة بالنسبة للدنانير وبالشكل المربع للدرهم. يضاف إلى ذلك أن

الكتابات في الوسط وفي أجزاء الدائرة تستحضر مبادئ التوحيد لمذهب ابن تومرت : المهدي إمام الأمة وكان الملك يحمل اللقب الارفع -أمير المؤمنين- وأخيرا دخل على النقود الموحدية تجديد من خلال اعتماد كتابة عادية سريعة بالخط النسخي عوضا عن الخط الكوفي ومن خلال وحدات وزنية جديدة.

- في وسط الوجه : لا اله الا/الله محمد/رسول الله (الشهادة)
  أجزاء الدائرة : بسم الله الرحمان الرحيم/صلى الله على محمد/واله الطيبين/الطاهرين
- في وسط الظهر : المهدي إمام/الامة القائم/بأمر الله وفي اجزاءالدائرة ابومحمد عبد/المؤمن بن علي/أمير المؤمنين/الحمد لله رب العالمين.

وكانت النقود من الفضة في بدايتها تحمل نفس مميزات الدنانير قبل اعتماد فئة الدرهم المربع الخفي الاسم. أما الدرهم ذو الخط الكوفي وذو الشكل المستدير فهو يحمل الكتابات التالية :

في وجهه : الشهادة

وفي الظهر : مهدي الدين الذي بشر به رسول الله، ثم اتخذ شكل مربع ولا يحمل اسم الملك، وكانت الاشارة إلى مكان الضرب نادرة، ولذا فلم يكن يُنسب لعهد عبد المؤمن أو لورثته وهم الحفصيون إلا بفضل الكتابات التالية :

في الوجه : لا إله إلا الله/الامر كله لله/لا قوة إلا بالله،

وفي الظهر : الله ربنا/محمد رسولنا/المهدي امامنا

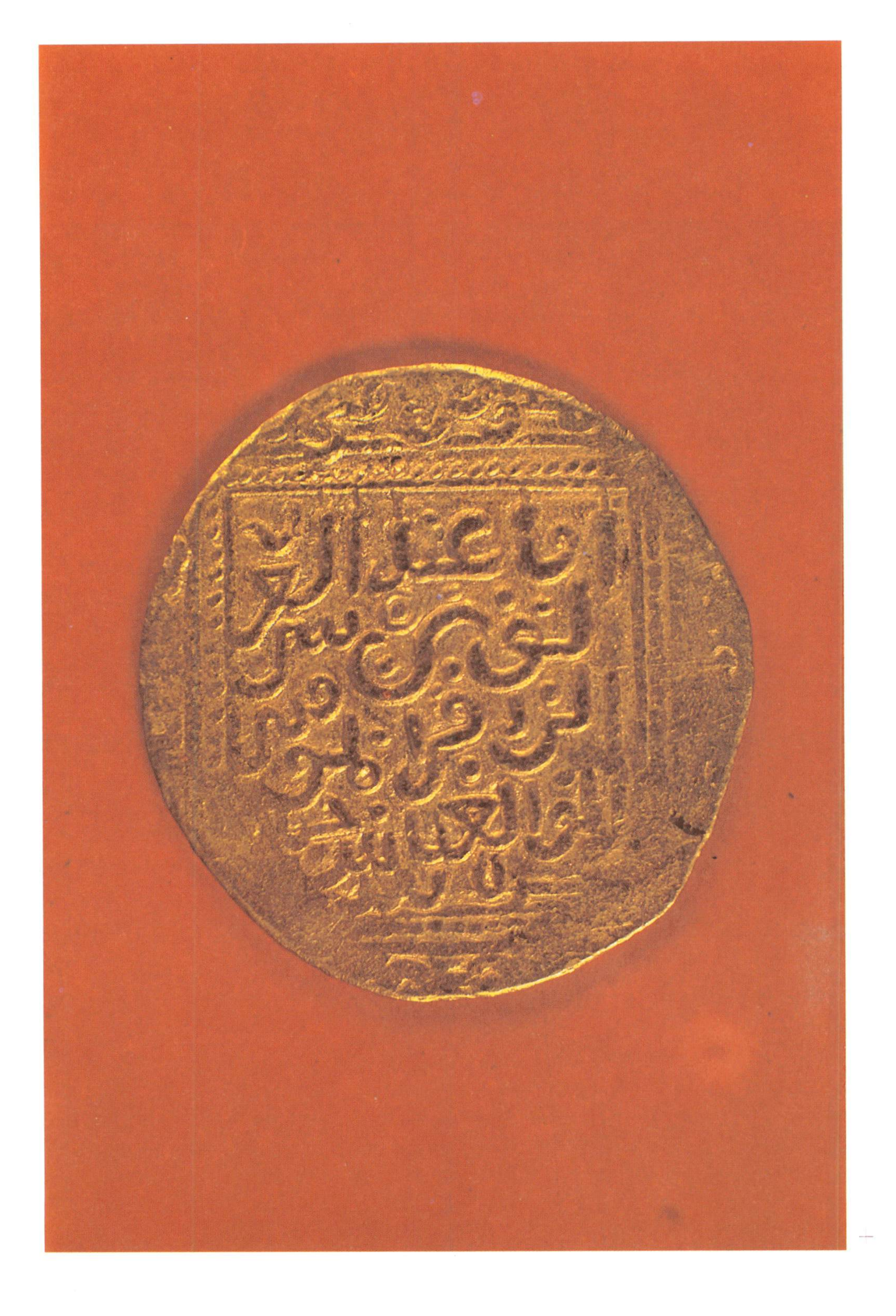
ولم يطرأ على هذه الكتابات أي تغيير بعد تفكك الامبراطورية الموحدية وعلى عهد الحكم الحفصي بافريقية تونس (627-982 للهجرة/1230-1574 للميلاد).

وقد أتاح رفض الخليفة العباسي للسلطة الموحدية الفرصة لوالي افريقية ليظهر استقلاله تجاه السلطة المركزية ويتخذ لنفسه لقب الامير الأجل الذي كان حكرا في السابق على ولي العهد. وظهر اسم الملك الحفصي بداية من عهد الملك الثاني المنتصر (647-675 للهجرة/1249-1277 للميلاد) في عام 650 للهجرة /1253 للميلاد وتلقب بأمير المؤمنين في وسط وجه النقود :

المهدي خليفة/الله الشكر لله/والحول والقوة بالله

وفي اجزاء الدائرة : بسم الله الرحمان الرحيم/صلى الله على سيدنا/محمد لا اله إلا الله/محمد رسول الله وفي وسط ظهر النقود : ابو عبد الله/محمد بن الامراء/الراشدين

وقد حافظت هذه النقود الحفصية من الذهب على مميزاتها من حيث الوزن والشكل : وفي اجزاء الدائرة : المتنصر/بالله المنصور/بفضل الله أمير المؤمنين.



وبقيت العائلات الحاكمة التي ورثت الامبواطورية الموحدية وفية للنوعيات النقدية الموروثة، بل ووقع اصدار دينار بدون اسم يشبه الدنانير الكبرى الموصوفة اعلاه، وكان متداولا في مجموع بلدان المغرب، وهو عبارة عن نقد قبله الجميع، وقد يكون استخدم لتيسير المعاملات التجارية في كامل المنطقة من سجلماسة جنوب المغرب إلى طرابلس مرورا بفاس وسبته وتلمسان وتونس. ويظل هذا الدينار المسكوك في جميع المدن المذكورة وغيرها بدون اسم لملك أو أية اشارة ايديولوجية ولا يحمل إلا كتابات دينية، مبعثا للحيرة، وقد يغري هذا الأمر بتعريفه كنقد تجاري له قيمة ذاتية، ويضمنه صفاء معدنه الذي يمكن لمستعمليه التثبت منه بطرق معروفة.

وكانت التجارة في الحياة الاقتصادية لإفريقيا العربية، من اختصاص عدد كبير من التجار المحليين أو الأجانب الذين جاؤوا من آفاق مختلفة وتجمعوا في المواني وفي المدن المعتبرة كمحطات. وقد اعتمدت هذه التجارة على المؤسسة الخاصة التي كان تنظيم نشاطها يصدر عن السلطة السياسية ويرتبط بها وثيق الارتباط، ذلك أن جمع السلع المتبادلة وتحويلها وخاصة إعادة توزيعها تقع في صلب مجتمع يخضع للملك وحاشيته ومن نتائج هذه السلطة المزدوجة الاقتصادية والسياسية المطابقة الطبيعية بين المصالح الشخصية ومصالح الدولة. ولا تستبعد هذه الملاحظة وجود عدد هام ولكنه ليس غالبا، من التجار والحرفيين الذين يلعبون دورا لابأس به.



ويبدو أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سرى إلى جميع المجالات بفضل التنظيم المحكم، وكانت نصوص تشريعية تعتمد على القرآن وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم تضمن شرعية المعاملات التجارية من خلال موظفين يتبعون الدولة ويعملون في الاسواق والموانئ ودار السكة إلخ.

وقد أصبح من الطبيعي أن يتم تقييم كل المعاملات التجارية بقيم نقدية بالدنانير أو الدراهم في حين ظلت القطع النقدية في شكل سلع. وكان أول احتياط يتعين اتخاذه في حالة الشراء هو المعرفة الجيدة بتقلبات الاسعار التي تخضع لعوامل متعددة كطبيعة المادة المعروضة وفئتها ونوعها وأوزان البلد ومقاييسه وقيمة النقود الواجب دفعها وأخيرا مكان المعاملة وتاريخها وظروفها. إلا أن التطور الإجتماعي لإفريقية في القرون الوسطى كان متسما بوضوح ببروز طبقة اجتماعية من التجار الأغنياء. وقد أظهر هؤلاء التجار قدرا كبيرا من روح المبادرة واحيانا من المغامرة من خلال إقتحام أسواق بعيدة في إفريقيا الغربية أو آسيا حيث قاموا بمعاملات رابحة.

إلا أن شغلهم الشاغل تمثل في تجنب تحريم الربا، حيث كان هذا الأخير أساس كل عمليات التعاقد والتسليف التي لم تكن ممكنة لولا تصور حِيَلٍ تتمثل في تمويه القرض بفائدة في شكل عملية بيع تتطلب تدخل صيرفي، وتتم العملية بالزيادة في سعر الصرف العادي بين الدنانير والدراهم، والحال أن هذين النقدين يعتبران كأية سلعة أخرى ويمكن بيعها

بسعر متفق عليه بين طرفي المعاملة، وعند ذلك يفتح الصيرفي "حسابا جاريا" لحريفه الذي يستطيع بهذا الشكل أن يقوم بدفوعاته بواسطة حوالة أو بتحويلات كتابية.

ونظرا لما للتاجرمن متوفرات ولما يمثله من ضمانات فإن باستطاعته أن يتلقى إيداعات ويقوم بتسليفات ويرسل حوالات بواسطة أعوانه، وتجنب ممارسة هذه العملية الأخيرة إرسال مبالغ كبرى من النقد حيث تكون على الدوام عرضة للمخاطر.

ولسائل أن يسأل، اين يوجد ربح الصيرفي في مثل هذه الممارسة ؟ إنه يتصرف قبل كل شيء في رأس مال أودعه حرفاؤه لديه، ورأس المال هذا مكون من نقود مختلفة المصادر ويمكن إستثماره كقراض على شكل شركة في عملية تجارية مع قسمة الارباح والخسائر كذلك بنسبة محددة سلفا، يضاف إلى ذلك أنه يؤجر أموالا في شكل نقدي لا غير.



١١٨٦
ضرب في
تونس



العصر الحديث والبايات والحماية

دخلت افريقية منذ نهاية القرن الخامس عشر اطارا جديدا، وأصبح البحر الأبيض المتوسط مسرحا للنزاع بين الاسبان والاتراك. وكانت نهاية هذا القرن توافق بالنسبة لتاريخ الملوك الكاثوليك حدثين هامين هما سقوط غرناطة بايديهم واكتشاف أمريكا في عام 1492 ميلادية. وفي بداية القرن الموالي، أصبح الاتراك سادة ا[illegible] شرقي من البحر الابيض المتوسط وأوروبا البلقانية (فتح مصر في عام 1517وفتح فيانا في عام 1529)، وقد قامت البحرية التركية لسليمان القانوني (1521-1566 ميلادية) بصد محاولات شارل الخامس بواسطة قرصان مقدام هو خير الدين برباروس الذي استولى على الجزائر منذ عام 1518 وبنزرت عام 1534 وحلق الوادي وتونس عام 1535. وقد استنجد السلطان الحفصي الحسن (1526-1543 ميلادية) الذي طُرد من عاصمته بالاسبان لمساعدته حيث استرجع عرشه بفضل تدخل شارل الخامس.

وتصدى آخر ملوك السلالة الحفصية أحمد الثالث (1543-1569) للاسبان كما ثار الشابيون حكام القيروان ضدهم لأنهم يعتبرونهم أجانب.

وسقطت تونس ومملكتها في نهاية المطاف بين أيدي الاتراك في عام 1574 بعدما شهدت اضطرابات خطيرة في أواسط القرن السادس عشر.

والملاحظ أن هذا الإطار من الاضطرابات السياسية تسبب، على الصعيد الاقتصادي وخاصة النقدي، في خلط حقيقي بين النقود الحفصية والاسبانية والعثمانية. وقد واصل السلطان الحفصي سك الدراهم المربعة (الناصري) بصفة غير منتظمة، واضاف اسم السلطان على هذه القطع وتاريخ السك بالارقام ومكان الضرب بالكتابات المعهودة، وقلد النقود التركية في اسلوب خطّها نستعليق عوضا عن النسخي.

وسك الاتراك الذين أصبحوا سادة تونس نقدا ذهبيا باسم السلطان سليمان القانوني عند أخذ المدينة للمرة الاولى في عام 941 هجرية/ 1534 ميلادية وتم كذلك طرح نقود برونزية "الفلوس" للتداول.

وقد تم سك اشكال نقدية أخرى بعد ذلك في قفصة على يدي درغوث وهو قرصان تركي انطلق لفتح البلاد التونسية من طريق داخلية بعد محاولة بحرية لأخذ مدينة وهران. ونجح درغوث الذي كانت نقطة انطلاقه طرابلس في تحقيق مشروعه في عام 1556، وهي محاولته الثانية ذلك أن محاولته الأولى حدثت في عام 1551. وكانت الدراهم الناصرية المسكوكة ذات فئات وكتابات عثمانية.

• وعند أخذ مدينة تونس ثانية عام 1574 ميلادية، استمر سك النقد كما في الماضي. وتجدر الاشارة إلى أن السهولة التي وقع بها اعتماد هذا السك الجديد للنقد تعود إلى كون الاشكال العثمانية من الذهب التي تخرج من دار الضرب "الضرب خان" في حلب ودمشق ومصروبغداد

والجزائر على عهد السلطان سليمان الاول كانت هي نفسها التي تعتمدها الاطراف المتعاملة عادة مع ايالة تونس.

وبعد فترة انتقالية تمتد من 1574 إلى 1587 ميلادية تميزت بوضع يشبه ولاية باشا وهي نوع من الاماكن المحصنة ضد تقدم الاسبان، أصبحت تونس تماما كالجزائر وطرابلس ولاية أي مقاطعة من الامبراطورية وكان يحكمها باشا -وال- محاط بمجلس يسمى الديوان ويتركب من ضباط وميلشيا اتراك. إلا إنه في سنة 1590 ميلادية، أطاح قائد البحرية "الداي" المسمى عثمان، بالنظام وباشر قيادة الميليشيا وبذلك تقلصت مشمولات الباشا والديوان بسرعة مذهلة. وشهد الباي وهو قائد آخر مزود بسلطة عسكرية وحيث يضمن دخول المجبى، قوته تزداد على حساب الداي.

واستفرد مراد باي (1612-1631) بضم لقب باشا لنفسه وهو لقب كان يُمنح للداي في البداية، وحصل على حق تحويل سلطته إلى ابنه حمودة باشا (1631-1659 ميلادية)، واراد بذلك ارساء نظام وراثي هو نظام السلالة المرادية.

ولكن خلفاء حمودة شهدوا فترة من الاضطرابات ما انفكت تتعاظم في نهاية عهد مراد الثاني (1659-1675) وطيلة ثلاثين سنة وعندها افتك ابراهيم وهوآغا الصبايحية بالقوة العسكرية لقبي باي وداي في عام 1704 ثم لقب باشا.

إلا أن السير نحو الملوكية فشل بالنسبة لإبراهيم في عام 1705 ذلك أنه وقع في الأسر في نهاية مواجهة مع جيوش الجزائر المتحالفة مع جيوش طرابلس. وانتهز آغا الصبايحية آخر، هو الحسين بن علي، فرصة شغور السلطة في تونس ليمسك بمقاليد الحكم في الايالة بطريقة جعلته يفرض خليفة له ويؤسس نظام بايات وراثي حمل اسم السلالة الحسينية. وقد حطمت هذه السلالة الرقم القياسي من حيث طول بقائها في الحكم في تاريخ تونس في العصر الحديث.

واتسم الوضع النقدي لتونس بانخفاض كبير في قيمة النقود المحلية بسبب وقف التزويد بالذهب السوداني، وبما أن الدينار أصبح لا يزيد عن كونه وحدة حسابية فلم يبق من سك النقد الحفصي من الفضة إلاّ "الناصري" ومن النحاس إلا الفلس على شاكلة ما وُصف في بداية هذا القرن.

وقد كانت افريقية في واقع الأمر تخضع كما هو الحال بالنسبة لمجموع بلدان البحر الابيض المتوسط للهيمنة النقدية الاسبانية التي ظهرت من خلال اصدار مبالغ ضخمة من نقود الفضة بثماني ريالات والمسماة "دوروس" (Piastres) التي كان معدنها يُجَلب من مناجم الفضة في العالم الجديد.

ولذا كانت المعاملات تتم في تونس بواسطة النقود الاسبانية، وأصبح الحساب يتم بالريال (وهي كلمة معربة) مع الابقاء على النظام القانوني الذي يعتمد على الدينار. وكان لابد من اللجوء إلى جداول تعادل بين مختلف النقود المتداولة.

والغريب أن الريالات الاسبانية التي كانت تُسكُّ فوقها أحيانا أرقام عربية في تونس، كانت تعتبر كنقود "لأعداء الدين" بسبب الصليب المنقوش في قفاها، ولم يتأخر ذلك عن طرح عدة تساؤلات حول المرور من نظام يعتمد على تفوق الذهب إلى آخر تهيمن عليه الفضة وحول تباطؤ الانتاج النقدي المحلي أو توقفه وحول تقلبات الاسعار في هذا القرن المتسم بعدم الاستقرار السياسي. إن الأمر يتعلق بعملية معقدة تفسر أسباب هذا التغيير الجذري في الميدان الاقتصادي، إلا أن سكوت المصادر المكتوبة للقرنين السادس عشر والسابع عشر تجعل الاجابة صعبة عن مثل هذه التساؤلات.

وينبغي الاضافة إلى ما تقدم بأن من بين الأسباب التي تفسر ندرة النقود التونسية طوال القرن السابع عشر للميلاد، السياسة النقدية للباب العالي التي تحتل مكانا مرموقا. فقد قرر العثمانيون الحد من عدد دور السكة في الامبراطورية بسبب ممارسات الغش التي يقوم بها التجار الاوروبيون الذين جنوا ارباحا طائلة من الفارق بين أسعار النقود في مختلف الساحات المالية للبحر الابيض المتوسط من خلال لجوئهم إلى تزييف السك "الزيوف أو القروش".



وعند مجيء سلالة الحسين بن علي سكت تونس مجددا النقد لا باسم الباي ولكن باسم السلطان "سلطان البرّين وخاقان البحرين" ولا تحمل إلا كتابة"ضرب في تونس" منقوشة على ظهر القطعة تمكّن من معرفة أنها ضربت بتونس.

وفيما يتعلق بالمعادن النقدية التي استعملتها دار الضرب في تونس فلم يكن ثابتا في بداية القرن الثامن عشر الميلادي إلا سك "السلطاني أو المحبوب بوزن 3,5 غرامات ونصف السلطاني في حين حافظت الريالات الاسبانية على تفوق عددي في المبادلات التجارية حتى تحجير اللجوء إلى النقود الاجنبية الذي سنه الباي في عام 1714.

وقد وضع استعمال الناصري المسكوك بكميات كبيرة، حدا لهذا الوضع، ووقع تسليم كميات هامة من الريالات المكتنزة إلى دار الصرف بغاية ابدالها بنقود محلية. واثمرت عملية الصرف هذه ربحا وفيرا لخزائن الدولة في شكل ضرائب على سك النقد.

والملاحظ أن النقدين المتداولين يتم استبدالهما بنسبة 162 دينارا مقابل 100 ريال (أي 100 دينار = 61/1/2 ريال). ولا يبدو أن هذا الاصلاح النقدي الذي يهدف إلى فرض استعمال النقود المحلية ذات الاوزان والاسماء المراقبة، قد بلغ غايته ذلك أن الناصري يزن من 0,35 إلى 0,55 غرام وهو وزن خفيف جدا لم يستطع أن يقوم بدوره كوسيلة ملائمة للدفع في المعاملات التجارية، ولهذا السبب تم إحداث ربع الريال في عام 1714 بوزن 5,55 غرامات.

وفي عهد علي باشا (1735-1756) أظهر الاصلاح النقدي المدخل في العهد السابق محدوديته وأصبحت ضرورة تدارك النقائص ملحة. وكان الامر يتعلق باحداث تسميات جديدة في المعادن الثلاثة، فالناصري وهو نقد فضي يساوي جزءا من اثنين وخمسين من الريال التونسي أو 12 فلسا لم يتمكن من القيام بدوره في المدفوعات الجارية. ولذا اتسم هذا العهد باصدارات أخرى لنصف سلطاني من الذهب في عام 1743 بوزن 1,5 غرام وكذلك كسورا أخرى من الريال كالربع والثمن ونصف الثمن في عام 1738. وتم اصدار نقود من النحاس تسمى الخروبة بوزن أقل من وزن الفلس.

وعلى عهد الباي الحسيني الثالث علي (1759-1782) لم يطرأ أي تغيير يذكر، وفي عهد خلفه حمودة باشا (1792-1814) تم الغاء سك النقود من الذهب والتخفيض في قيمة الريال بما يقارب النصف وسمي ريال بوشرشور.

وفي بداية القرن التاسع عشر، كانت تونس مدينة مفتوحة على المواد المصنعة وتصدر موادها الفلاحية كالقمح والزيت والصوف والجلد بشروط غير ملائمة.

وأمام تشعب الوضع الاقتصادي جرب الباي واعوانه عدة حلول اتضح أنها غير كافية. وكانت الاصلاحات النقدية التي ادخلها أحمد باي (1837-1855) غير ناجعة في معظمها. وقد تمثل اصلاح 1847 في

تعويض الريالات المتداولة ذات القيمة المنخفضة وهي ريالات "الدوروس" بومدفع بقطع خمسة ريالات تحمل اسم بوزيتونة وتزن 16 غرام، وهي مصنوعة مما يُذَوَّبُ من قطع الخمسة فرنكات المستوردة بالجملة من فرنسا وقطع أخرى من فئة الريالين بوزن 6,5 غرامات. ومن جهة أخرى سجل هذا السك منعرجا حاسما في تقنية الصناعة النقدية، ذلك أن التسميات المذكورة كان يتم انجازها بآلة طابعة مستوردة من أوروبا (هولندا) تماما كالسكك النقدية وذلك في دار الضرب الجديدة بباردو.

وجاءت اصدارات نقود جديدة من النحاس بوزن 6,3 غرامات وناصري جديد لتضاف للقطع الجديدة. وقد سجل هذا العهد الغني باصلاحاته تجديدا كبيرا في التاريخ النقدي للإيالة، وهو أن أولى الاصدارات للأوراق النقدية وقعت في 1848 وحتى 1852 عندما تم احداث دار المال وهي عبارة عن بنك للدولة . وتتمثل مهمة هذه الاوراق في مواجهة الندرة المزمنة للنقود الراجعة إلى كنزها أو تصديرها من قبل التجار الاجانب. وقد جاءت في شكل قصاصات من الورق بقيمة 5000 و1000 و 500 و 50 ريالا. وتم طرح مبلغ 4 ملايين ريال للتداول كان مدير دار المال يزعم أن الرصيد المقابل لها بحوزته، والحال أن هذا المدير محمود بن عياد لم يكن يملك نقودا معدنية قوية ولكن رقاعا تسمى "تسكرى" تتمتع بالرواج القانوني وتمكّن التجار الاجانب من خلاص الرسوم الجمركية على تصدير زيت الزيتون.

ولم يخل هذا التجديد من اثارة رد فعل المستعملين المعنيين، ففي البداية أظهر التجار الاجانب خشية من حيث الثقة الممنوحة لهذه الاوراق، ولكن التطمينات التي حملها منشور جديد دفعتهم للتسليم بهذه الممارسة المريبة التي اتضح أنها لم تعمر طويلا، ففي عام 1852 ميلادية اغلقت دار المال ابوابها ووقع اتلاف الأوراق المصدرة.

وتسببت هذه التجربة بلا شك في تأزيم مناخ الريبة الذي كان سائدا في الايالة، ولم تُستأنف هذه التجربة إلا بكثير من الحذر بعد انتصاب الحماية الفرنسية.

وشهد عهد امحمد باي (1855-1859) عودة لسك النقود الذهبية من فئة 100 ريال بوزن 17,7 غرام و80 ريالا بوزن 14,20 غرام و50 و40 و25 و20 و10 و5 ريالات. كما وقع سك ريالات من الفضة من فئة 5 و4 و3 و2 و1 و1/2 وأقلّ في دار الضرب بباردو. وجاء الناصري من النحاس من فئة 13 و6 و3 و2 و1 ليكمل نظام تسمية متنوع جدا يتميز باضافة اسم باي تونس لأول مرة للكتابات العادية في الظهر : عهد الباي امحمد، في تونس، عام 1273 للهجرة.

وكان عهد محمد الصادق (1859-1882) متميزا من نواح عديدة، فقد عاشت البلاد في المقام الاول، وضعا سياسيا خاصا حاول خلاله هذا الباي ووزراؤه تصحيح الشؤون المالية الجد متضررة من جراء النفقات المشطة للبايين السابقين. وفي سنة 1864 تكفلت دار الضرب

بباريس بسك طلبية من النقود التونسية الذهبية من فئة 100 ريال "بومية" و50 ريالا "بوخمسين" و25 ريالا "بوقفة" و10 ريالات "بوعشرة" و5 ريالات "بوخمسة"، والفضية من فئة ريال وكسوره : النصف والثمن والخروبة، والنحاسية من فئة 8 و4 و2 و1 ونصف وربع خروبة.

وكانت الخراريب تُسمى نقود "شميدت" (Schmidtt) نسبة للصيرفي وتُضرب في "برمينقهام" (Birmingham).

وكانت هذه النقود من مختلف المعادن متداولة منذ عام 1864 على عهد الوزير مصطفى خزندار، ولكن بدون نتيجة ذلك أنه كان هناك استنكار كلي إزاء سحب النقود الذهبية والفضية، وبقيت الفوضى المالية على حالها ومثلت أحد اسباب ثورة 1864. وبلغت الازمة أوجها في عام 1869 وهو ما أجبر الباي ووزيره خزندار على الالتزام أمام لجنة مالية دولية باعطاء هذه الاخيرة حق سك النقد قصد اضفاء مزيد من الضمان على القطع النقدية. ويتضمن ما سكته اللجنة الخروبة المضاعفة والخروبة ونصف الخروبة وربع الخروبة أو الفلس وكلها من النحاس، وكان الريال المصدر يوافق قيمة الاتحاد اللاتيني التي تعطي حسب أمر 1878 للميلاد سعر تكافؤ بريالين لفرنك واحد.

وعلى هذا الأساس، لم يذكر جدول تسميات النقود قبيل عام 1881 إلا قطع الذهب وكذلك قطعة الـ 25 ريالا. وقد ترك التنظيم الساري إلى حد ذلك الوقت ومنذ 1574 وهو تنظيم سنان باشا الذي


TUNISIE
10
FRANCS
1939
PROTECTORAT FRANÇAIS

يفرض الاعتراف بسيادة السلطان العثماني في الكتابات النقدية، ترك مكانه لباي تونس. ولذا اصبحت قطع 2 و 1 و1/2 خروبة تحمل على وجهها اسم محمد الصادق باي وفي الظهر ضُرب في تونس. والحقيقة أن سلطة الباي فقدت استقلالها في الميدان المالي وكان يجب التعامل مع القوى الاوروبية الفرنسية والانجليزية والايطالية التي كانت لها اطماع في الايالة.

وبعد انتصاب الحماية الفرنسية في عام 1881، واصلت دار الضرب بباردو سك قطع الـ 25 ريالا من الذهب الـ"بوقفة" وكذلك قطع الفضة في عهد علي باي (1882-1902). وكان الأمر يتعلق في مرحلة أولى، بالنسبة لسلط الحماية، بأن لا تمس الصورة التقليدية للباي، وكان لزاما أن تفضي هذه المرحلة الانتقالية إلى اصلاح كلي لسك النقود التونسية الذي بدأ يتبع النظام الفرنسي من خلال اعتماد نظامه الترجيحي وتسمياته وقيمه، حيث كان الـ "بوقفة" بقيمة 25 ريالا من الذهب يساوي 15 فرنكا في عام 1304 للهجرة /1886 للميلاد. وفي عام 1308 للهجرة /1891 للميلاد تم سك الـ "بوقفة" في باريس، وفي نفس السنة أُهمل نظام الريال لفائدة الفرنك وأصبحت تسميات النقود المسكوكة تتوزع كما يلي :

- الذهب : 20 و10 فرنكات
- الفضة : 2 و 1 ونصف فرنك
- النحاس : 10 و5 و2 و 1 صنتيم

وفيما يتعلق بالتداول النقدي، لم يقع اصدار أوراق نقدية بالرغم من مرسوم الباي المؤرخ في غرة جويلية 1891 ميلادية 1308 للهجرة القاضي بجعل الفرنك كوحدة نقدية للايالة عوضا عن الريال. وتمت الاستعانة بالاوراق النقدية التي أصدرها بنك الجزائر وهي أوراق كان تداولها مسموحا به. وجاء مرسوم الثامن من جانفي 1904 ليكرس هذا الأمر وليقضي بأن الباي محمد الهادي باشا "رخص لبنك الجزائر بالانتصاب في الايالة التونسية مع الامتياز باصدار أوراق تُدفع لحاملها وتكون تحت الطلب لنفس المدة التي نص عليها القانون الفرنسي". وقد أحدث هذا المرسوم في الواقع، فرعا لبنك الجزائر وتسبب في تبعية قانونية لفرنسا، ذلك أن بنك الجزائر كان مماثلا تماما للنظام النقدي الفرنسي مع استثناء واحد هو تحجير تداول الاوراق الجزائرية في فرنسا. وكان هذا الفرع يتمتع بتسهيلة ادارية كبيرة بقصد تجنيبه أي خسارة عند تسوية الميزان التجاري بين الجزائر وفرنسا، وتم لهذا الغرض احداث صندوق تعويض ذي امكانيات عريضة، هو الخزينة.

وقد وجدت تونس نفسها مرتبطة ماليا مع فرنسا عبر هذا الجانب. ولذا لم يقع احداث فئة جديدة من الاوراق، وانما العودة إلى اعتماد الفئة المتداولة في الجزائر. وكانت الاوراق التونسية التي تحمل اسم بنك الجزائرتتميز بترقيم خاص يختلف عن الترقيم الجزائري وبإضافة كلمة تونس للصورة الشفافة المتمثلة في الاسد وهو يمشي تحت عنوان بنك الجزائر وكذلك باستعمال ورق خاص.



TUNISIE
1
FRANC
1916
BON POUR
50
CENTIMES
TUNISIE
10
FRANCS
TUNISIE
20
FRANCS
1939
PROTECTORAT FRANÇAIS
TUNISIE
5
FRANCS
1946
PROTECTORAT FRANÇAIS

وكان هذا الاصلاح النقدي في عداد سلسلة من الاجراءات تستهدف التصرف المباشر في شؤون البلاد في حين لم يعد للباي علي ولخلفائه حق ابداء الرأي.

أما الباي محمد الهادي (1902-1906) الذي كان عهده قصيرا وبدون احداث تذكر، فقد خضع للآلية الإدارية للحماية، وبالمقابل تميز عهد محمد الناصر (1906-1922) باحداث قطعة نقدية من البرونز والنيكل في نهاية الحرب العالمية الاولى عام 1918، وهي قطعة تحمل ثقبا في مركزها وتشبه القطعة المصدرة في فرنسا، وكان الصوردي الشهير المثقوب يُستعمل كنقد تكميلي لقطعة الخمسة فرنكات. ووضعت هذه النقود من فئة 2 و 1 فرنك و50 سنتيما حدا للقحط كما كان الشأن اثناء الحرب، وعوضت القصاصات الورقية النقدية في عام 1918 وجسدت في النهاية المجهودات الكبرى التي بذلتها الدولة الفرنسية -بموافقة بنك فرنسا- قصد مواجهة التكاليف المالية للحرب ونتائجها أي إعادة البناء.

وقد حدث نقص فادح خلال الحرب العالمية الاولى في النقود التكميلية في كل المستعمرات والبلدان التي تخضع لحماية فرنسا.

وشهدت الايالة لجوءا أولا إلى اصدار قصاصات في عام 1915 في منطقة محددة وهي منطقة مناجم الفسفاط حيث اصدرت شركة الفسفاط والسكك الحديدية بقفصة قصاصات باسمها بقيمة 5 و2 و1 فرنك و50 و25 سنتيما بألوان وقياسات مختلفة. وتم سحب هذه القصاصات من التداول بعد اصدار قصاصات أخرى في كامل ارجاء البلاد. وفعلا، فقد

تم الترخيص بمقتضى مرسوم يوم 16 فيفري 1918 باصدار قصاصات صغيرة من الورق النقدي بضمان الخزينة التونسية بقيمة 5 و2 و1 فرنك ذات اللون القسطلي (ورقة الشكلاطة المشهورة) والوردي والاخضر، وكان المبلغ الجملي لهذا الاصدار بـ 900.000 فرنك ثم تم الترفيع فيه بمقتضى مراسيم أخرى خلال نفس العام في أربع مناسبات ليبلغ 7 ملايين فرنك تتوزع كما يلي :

1.800.000 ورقة من فئة فرنكين

2.400.000 ورقة من فئة فرنك واحد

2.000.000 ورقة من فئة 50 صنتيما

وكانت هذه أول مرة في سجل التاريخ النقدي للبلاد يتم فيها اصدار هذه الكمية الضخمة من الاوراق النقدية ضمن سكان لا يثقون فيها خاصة وأنهم شهدوا في عام 1852 عملية "التساكر" المغشوشة التي تمت لفائدة مدير بنك الدولة محمود بن عياد. إلا أن نتائج الحرب بالاضافة إلى التحويلات التي فرضها نظام الحماية لفائدة المعمرين تفسر قبول هذه الاوراق التي كان يراد منها تيسير العمليات المرتبطة بالموسمين الهامين للنشاط الاقتصادي في البلاد وهما الحصاد وجني الزيتون.

وقد عانت الايالة من العواقب الوخيمة لغياب الاستقامة النقدية الذي يتمثل في حذف التحويل إلى ذهب وفرض سعر بالقوة وفي مزيد اللجوء إلى النقود اليدوية.

وشهدت السنوات التالية مواصلة هذه الاصدارات، ففي عام 1919 تم اصدار 4 ملايين ورقة نقدية بقيمة 4.300.000 فرنك وفي سنة 1920، 8.300.000 ورقة بقيمة 8.700.000 فرنك وفي عام 1921، 6.800.000 ورقة بقيمة 6.900.000 فرنك.

ولعل أول ملاحظة يمكن ابداؤها بعد معرفة حصيلة هذه السياسة لاصدار النقد اليدوي هو أن ندرة القطع النقدية وخاصة قطع الفضة التي يمكن كنزها أو صهرها تم تعويضها وزيادة بالاوراق النقدية التي بلغت 25 مليون ورقة في ظرف أربع سنوات. وعندئذ صدر الأمر بسحب أوراق الاصدارات الستّة الاولى لسنتي 1918 و 1919 قصد تعويضها سواء بقصاصات من فئة محسّنة للسنوات التالية أو باوراق بنك الجزائر أو بالنقود المعدنية (مرسوم 25 جانفي 1921).

وكانت الصور التي تحملها هذه الاوراق بسيطة وتحمل خاصة الحواشي، فورقة الـ 50 سنتيما تحمل صورة لباب عربي وورقة الفرنك رجلا وامرأة عربيين على وجهيها وورقة الـ 2 فرنك "كارياتيدات" (وهي عبارة عن تماثيل لنساء تُتخذ كأعمدة في مبنى) في حين تم تخصيص الوسط للنصوص المزدوجة اللغة وشعار الباي. وقد وقعت طباعة هذه الاوراق التي صورها "ف.ويبير وأ.بو" في تونس من قبل "بيكار" ثم "ايفورا وبالي و ج.فرييد لنق". وتحمل توقيعي الخازن العام للبلاد التونسية والمدير العام للمالية وكذلك كتابة دائرية مزدوجة اللغة في القسم الشفاف : الايالة التونسية.

وقد تحرك بنك الجزائر في منتصف العشرينات للدفاع عن مصالحه في التراب المغربي واراد أن يحتفظ بامتياز الاصدار كما كان الشأن في تونس حيث كان يهدف في نهاية الأمر إلى توحيد البلدان الثلاثة من خلال عملة واحدة. وكانت هذه السياسة ضد سياسة الدولة التي تدافع عن مصالح المغرب.

وتسببت هذه السياسة في ارتفاع مهول للاسعار ولا سيما بداية من 1918 وخاصة في عام 1926 حيث بلغت ذروتها مع التخفيض الرسمي في قيمة الفرنك بحوالي 80٪.

وأضفى فرنك "بوان كاري" في عام 1928 بعض الاستقرار على الوضع المالي في فرنسا وأسهم في عودة الثقة داخل الايالة حيث تم سن أمر نقدي جديد بتاريخ 2 ماي 1929 على عهد أحمد باي (1929-1942) يقضي بإرساء نظام نقدي جديد وهو احداث قطعة ذهبية بمائة فرنك عيار 900 على 1000 وقطع فضة ب 20 و10 فرنكات بعيار 680 على 1000، وقد طُرحت هذه القطع للتداول بكميات قليلة في عام 1934.

وفي الوقت الذي شهدت فيه القوى الغربية الاخرى أي الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمانيا كسادا اقتصاديا كبيرا تمثل في ازمة 1929 عاشت فرنسا استقرارا نسبيا حتى عام 1936 مع مجيء حكومة "الجبهة الشعبية" التي أقلقت الاوساط المالية باجراءاتها الاقتصادية ذات الطابع الاشتراكي. ولم تضع تجربة هذه السنوات المسماة "سنوات الصرف المرن" حدا لاضطرابات الفرنك ولانخفاضات قيمته.

وفي عام 1939، كانت النقود التونسية المعدنية من فئة 25 و10 و5 صنتيمات من البرونز والزنك نظرا لاستبعاد النيكل والنحاس ولكن دون تغيير في خاصياتها الفنوية أي الثقوب المركزية.

وقام بنك الجزائر في نفس العام بتغيير فئة أوراقه التي أصبحت بقيمة 50 و100 و1000 فرنك واتبعها باحداث ورقة بقيمة 5000 فرنك وتحوير طفيف في ورقة الـ500 فرنك.

وارسلت حكومة "فيشي" خلال الاحتلال الالماني في عام 1942 إلى تونس أوراقا نقدية صادرة عن بنك فرنسا بتاريخ 1892 لم تطرح للتداول. بعد أن تم حذف عبارة "بنك الجزائر- الف فرنك" منها وكان هذا الحل المرتجل يهدف لمجابهة نقص الاوراق النقدية ذات المبالغ الكبيرة، وكان النقص محسوسا خاصة في تونس وصفاقس بين التجار الذين لم يترددوا في اصدار "تذاكر" خاصة بهم، كما شهد عام 1942 طباعة "تذاكر" بقيمة 50 صنتيما و 1 و2 فرنك.

وعند وصول قوات الحلفاء في شهر ماي من عام 1943، استبعدت الحكومة "التساكر" الاخيرة من التداول وقررت اصدار أوراق نقدية تحمل كلها نوعا واحدا من الصور يتمثل في خليج تونس على الوجه ومدينة تونس في عقد جسر (سفينة) عربية. ونظرا لسرعة اهتراء هذه الأوراق، فإنه تم سحبها من التداول في عام 1946. وقد عوضها بنك الجزائر في عام 1948 باوراق نقدية من فئة 100 و500 فرنك المصدرة في

سنة 1946 والتي كانت تتميّز بأنها كانت تستوحي صورها كثيرا من التراث الاثري التونسي المعروض في المتاحف ومن المواقع الأثرية القديمة: الرأس القديمة لـ (Hermès de Praxitèle) وفسيفساء قديمة تمثل تفريغ حمولة مركب وتمثال نصفي للالاهة "النصر المجنح" (victoire) وفسيفساء المعلم الاثري القديم بدقة ويمثل الـ "سيكلوب" (Les Cyclopes) وهم يعملون وغيرها، ولم يقع تداول هاتين الورقتين إلا في تونس.

وجاء مرسوم جديد، هو مرسوم أوت 1948 ليصادق على الاتفاقية المبرمة بين بنك الجزائر والحكومة التونسية ليرسي نظاما جديدا للاصدار. وقد قام هذا البنك بمقتضى قانون 12 جانفي 1949 بتحوير اسمه حيث أضاف اسم تونس، وكان ذلك يعني أن تونس تحررت قانونا من وضعها كمجرد فرع ازاء الجزائر واصبحت عضوا كاملا في بنك الجزائر وتونس. وأوكلت مهمة انجاز تصميمات الاوراق الجديدة بقيمة 20 و50 فرنك لفنّان تونسي هو محمد الصالح الخماسي الذي أعد أشكال التزيين المكونة من رسوم على شكل ورود وأفاريز وزخارف عربية.

وتم اصدار نوعين جديدين من أوراق 5000 فرنك مستوحيين من أسلوب ورقتي الـ 100 و500 فرنك الموصوفتين أعلاه. وكان طرح النوع الأول للتداول في جانفي 1950 (إصدار 27 أكتوبر 1949) وطرح الثاني في شهر أكتوبر من نفس العام وكانت تحمل توقيع المحافظ عوضا عن توقيع المدير العام.

وكان الزنك الخالص أو المضاف الى الألومينيوم أو النحاس المعدن النقدي الأكثر استعمالا طوال الحرب العالمية الثانية.


10E ANNIVER. DE LA REPUBLIQUE
1957
1967
40 DINARS



فترة الاستقلال

لقد تم الاتفاق عندما نالت تونس استقلالها أن تساعد الدولة المستعمِرة القديمة البلاد في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وكان الظرف السياسي العالمي آنذاك يتسم بالحرب الباردة بين البلدان الرأسمالية والمعسكر الاشتراكي من جهة وبكفاح بلدان العالم الثالث للحصول على استقلالها من جهة أخرى. وكانت تونس الفتية تعتبر أن مساندة كفاح الشعب الجزائري واجب عليها بالرغم من أن فرنسا فسرت هذا الموقف على أنه غير ودي تجاهها.

وقد نشبت معركة مالية بين البلدين أطلق عليها اسم معركة الدينار. وكانت الازمة اندلعت في صيف 1957 الذي كان ساخنا بسبب التخفيض المقنّع الذي قامت به فرنسا دون استشارة شركائها في منطقة الفرنك (1957/8/9). وبعد مضي اسبوع أي يوم 15 أوت اصبح تسيير بنك الجزائر وتونس يخضع لادارة مشتركة تعزز من خلالها وضع تونس، وبعد انقضاء شهر أي يوم 19 سبتمبر تفاوضت تونس في شأن امكانية احداث معهد اصدار خاص بها ولكن احداث الجزائر وخاصة امتداداتها التونسية المتمثلة في قصف المنطقة الحدودية لساقية سيدي يوسف (8 فيفري 1958) أجلت المفاوضات التونسية الفرنسية.

وقررت أول حكومة للجمهورية احداث معهد اصدار واطلقت عليه اسم البنك المركزي التونسي (قانون 19 سبتمبر 1958). وقد عملت هذه المؤسسة الجديدة على تونسة النقود بحذر وذلك بدءا باعطاء تسمية جديدة للنقود وهي الدينار والجزء من ألف منه المليم. وانطلاقا من يوم 29 ديسمبر 1958 تم ارساء سعر تكافؤ رسمي بين الفرنك والدينار على النحو التالي :

دينار واحد = 1.175,490 فرنك أو 1000 فرنك = 0,850700 دينار.

وكانت العملية مسبوقة (24 أكتوبر 1958) باصدار ثلاث قصاصات بمبالغ اسمية هي : 5 دنانير ودينار واحد ونصف دينار. وتحمل هذه القصاصات في وجهها صورة لرئيس الجمهورية وفي القفا وفي الجزء الشفاف شعار الجمهورية. وعلى الرغم من أن هذه الاوراق النقدية لا تحمل تاريخ الاصدار، فإن تداولها تقرر ليوم 4 نوفمبر من نفس العام، ثم قررت تونس خلال العام 1959 أن تسحب من التداول الأوراق النقدية القديمة التي أصدرها بنك الجزائر وتونس (22 فيفري). وانسحبت من الاتحاد الجمركي (20 أوت)، وأخيرا تم يوم 5 سبتمبر ابرام اتفاقية تجارية وجمركية مع فرنسا.

ومع ابقاء قطع النحاس والألومنيوم بـ 1 و2 و5 فرنكات وهي قطع مزدوجة اللغة تعود الى نهاية الاربعينات أو القطع الأحدث منها وهي قطع من النحاس والنيكل بـ 5 و20 و50 و100 فرنك، في التداول، رخص

مجلس ادارة البنك المركزي في اصدار قطع نقدية جديدة من الألومنيوم بمبلغ 1 و2 و5 مليمات (أمر 22 ديسمبر 1960) ووقع طرحها للتداول في بداية جانفي 1961 . وتحمل هذه القطع في وجهها الرقم محاطا بغصني زيتون وفي القفا شجرة زيتون، كما ظهرت قطع أخرى من النحاس والالومنيوم بقيمة 10 و20 و50 و100 مليم. وصدر الأمر بتعويض القطع القديمة عند دخولها الى خزائن البنك. وبقيت كل القطع المصدرة في التداول الى الوقت الحاضر مع تغيير تاريخ الضرب عند الضرورة. وكان الأمر كذلك بالنسبة لقطعة الدينار من النيكل المصدرة في عامي 1976 و1983 . أما كسره نصف الدينار فتغيّر قطره وانتقل من 29 مليمر الى 23 مليمتر. وبقيت الأوراق النقدية من فئة 5 دنانير الصادرة في عام 1962 في التداول.

وهكذا أصبح البنك المركزي التونسي يقوم بمراقبة كل البنوك الأخرى للبلاد بفضل قانونه الأساسي الذي يمنحه مشمولات خاصة، وهي مشمولات ترمي الى أن تجعل منه واسطة تصل من خلالها تعليمات الدولة.

ونظرا الى أن النقد يخفي بعدا سياسيا ذا أهمية قصوى فقد ظهر فيه رئيس الجمهورية في صورة مشخصة. وفي عام 1965 تم اصدار أوراق نقدية جديدة بـ 5 و1 و1/2 دينار تحمل في وجهها صورة الرئيس بورقيبة وفي قفاها مشهد للتراث الأثري يمثل على التوالي قوس النصر بسبيطلة وجزءا من فسيفساء انتصار نبتون وفسيفساء رومانية أخرى هي "تفريغ سفينة" وكانت مستعملة في عهد الحماية.


100
1983
1/2
1990

وتم اصدار ورقة بـ 10 دنانير عام 1969، بينما شهد عام 1972 ظهور سلسلة جديد من أوراق 5 و1 و1/2 دينار . وتضمنت اصدارات عام 1973 سلسة بأربعة مبالغ هي 10 و5 و1 و1/2 دينار واحداث ورقة 20 دينارا. واستفادت السبعينات من ظرف ملائم، ولذا مكنت مداخيل البترول والسياحة وتحويلات العمال المهاجرين بالاضافة الى القروض الأجنبية بنسب ميسرة، من انجاز مشاريع بنية أساسية عمومية وخاصة أعطت حركية متميزة للحياة الاقتصادية.

إلا أن تدهور المحيط الاقتصادي العالمي الذي تفاقم في مجرى الثمانينات بيّن محدودية نموذج التنمية المتبع، وشهدت الاصدارات النقدية فتورا في عام 1983حيث تركت ورقة الدينار مكانها للقطعة بنفس المبلغ. وفي عام 1986، تم اصدار ورقة من فئة 10 دنانير.

وجاءت السياسة المعلن عنها في تصريح السابع من نوفمبر 1987 لتقطع بدون لبس مع المظاهرالسابقة ولتدافع بعزم عن المبدأ الاساسي للحرية : حرية الرأي وحرية المبادرة وحرية ممارسة نشاط اقتصادي في صلب مجتمع ديموقراطي.

وقد انعكست آثار التغيير على النقود التي يمكن التثبت منها بيسر في قطع الدينار ونصف الدينار المصدرة في عامي 1988 و1990. فقد تم تعويض صورة الرئيس السابق للجمهورية بخريطة البلاد التونسية في القطعة ولم يطرأ تغيير على الوجه.

E/1 0155282



20
البنك المركزي التونسي
ورقة نقدية نافذة المفعول بموجب قانون الاصدار
عشرون دينارا
1992-11-7
محافظ البنك
نائب محافظ البنك
0155282 ج/1
1822-1889 KHEIREDDINE ET-TOUNSI خير الدين التونسي



20

وإذا كانت القطع السابقة لا تمثل إلاّ مرحلة انتقالية من خلال تحوير القفا فقط، نحو اختيار فئة جديدة، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لورقة الـ 20 دينارا التي يمكن اعتبارها تحديدا ورقة التغيير سواء على مستوى المظهر الخارجي أو على الصعيد الفني البحت. فوجه الورقة مقسم الى يسار فيه صورة خير الدين باشا التونسي ممتطيا صهوة جواد وهو يعتبر شخصية تاريخية ترمز لاصلاح الهياكل المتخلفة للبلاد في منتصف القرن التاسع عشر ومنظر لمدخل قصر باردو. وتشير هاتان الصورتان الى ماضي البلاد وتقاليدها الاصلاحية. وجاء القفا في شكل تركيبة حول السابع من نوفمبر، فيها حمامة بيضاء تحمل الرقم 7 . ويقع الكل على ارضية تتكون من حظيرة بناء كبرى وعربة مترو.

وبعد عصر النقود المعدنية القوية والأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة لا بد من ملاحظة التغيير التدريجي في عادات التونسي حيث يبدو أن عهد النقود الالكترونية بدأ يترسخ شيئا فشيئا لديه قبيل القرن الواحد والعشرين، على أن المؤسف في هذه العادات الجديدة هو تقليص التواصل الانساني واهمال القطع النقدية المعدنية التي امكننا متابعة تطورها وتذوق فنّها أي فن اجدادنا، تلك هي معضلة التقدم.

دار الضرب

إن ضرب النقود كان في، مختلف الأزمنة عملا رسميا وكان محل عناية السلط المصدرة التي توفّر كل الاحتياطات والضمانات الممكنة وكذلك بتكتم شديد من حيث الظروف التي يجري فيها العمل داخل دار الضرب. وليس لدينا حول هذا الموضوع سوى معلومات معمقة تتعلق بالحقبة العربية الإسلامية ذلك أن مصادر العهد القديم ليست ذات فائدة كبيرة.

وتعتمد عملية الصناعة النقدية للضرب بالمطرقة على أربع مراحل أساسية :

1 – عملية تجريبية على المعدن النفيس

2 – تصفية هذا المعدن إلى عيار معين

3 – طرق السبائك المصفاة لتتحول إلى صفائح واعداد هذه الاخيرة في شكل مستدير عموما

4 – الضرب بواسطة قالبين من حديد –علوي وسفلي– يسمى الواحد منهما سكة

وتتطلب هذه المراحل توفر عملة اكفاء متفاوتي العدد حسب أهمية دار الضرب والظرف الاقتصادي.

فما هو صنف الموظفين المستخدمين؟

ينبغي في هذا الموضوع تمييز ميدانين، ميدان اداري وآخر تقني. فدار الضرب عالم مغلق حيث تقع مراقبة جميع مراحل صناعة النقود إذ يقع تدوين كل العمليات وترتيبها من قبل مسؤول يخضع في غالب الاحيان للسلطة المباشرة للملك. وكان هذا المسؤول يحمل لقب أمين أو ناظر أو صاحب السكة. ويقع انتدابه من بين خيرة فقهاء البلاد الذين يتمتعون بتكوين ديني ومعرفة جيدة بتقنية النقد، كما أن الاخلاق الفاضلة والسيرة الحسنة كانت كذلك شروطا مطلوبة. ويقوم هذا الامين باختيار مساعديه بنفسه، ويتمثل دوره في الاشراف على كل ما يدور داخل دار الضرب وفي الحفاظ على أموال الحرفاء واقتطاع الضرائب على كل الاشغال التي تتم هناك.

وفيما يتعلق بالتقنيين، فنملك مدونة مفصلة بعمال دار الضرب، وكان لمهنة العامل في هذا المجال طابع وراثي يتحول من الاب إلى الابن كما هو الشأن على ما يبدو بالنسبة لكل الحرف التقليدية. وهذه قائمة بأسماء مستخدمي دار الضرب :



1 - الجرّاب وتتمثل مهمته في التأكد المسبّق من النوعية الذاتية للمعادن الثمينة المعروضة للسك،

2 - السباك وهو يتحمل مسؤولية صهر المعدن وتحويله إلى سبائك،

3 - الخلاص وكان عليه أن يختار الطريقة الملائمة لتصفية المعدن حسب تركيبته الكيميائية وذلك بتخليصه من كل ما يعلق به من شوائب مثل الفضة أو النحاس أو غيرها،

4 - الطراق أو الضراب أو المداد، وهو يحول السبائك إلى صفائح بواسطة مطرقة حتى تبلغ سكا محددا مسبقا،

5 - العامل المكلف بقص الصفائح المطروقة إلى أشكال مستديرة حسب القطر المضبوط للنقود،

6 - النقاش أو الفتاح وعليه أن يقوم بالمهمة الصعبة المتمثلة في اعداد سكتي الضرب. وتتم هذه العملية بواسطة حفر النقوش أو الرسوم بصورة معكوسة،

7 - السكاك أو الطباع،

8 - وأخيرا السواق أو العلاف، وهو الذي يزود الفرن بالحطب.

وكانت طريقة ضرب النقد بالمطرقة مستعملة منذ ألفي عام ولا يمكنها أن تتجاهل إلى ما نهاية له التطور التكنولوجي المسجل في نهاية القرن السادس عشر. وكان التقدم التكنولوجي مرادفا لانخفاض أسعار كلفة الصناعة النقدية وللزيادة المحسوسة في الانتاج وذلك من خلال استعمال الآلات التي اجبرت بعض الحرفيين للتخلي عن دورهم التقليدي.

وقد خضعت مهنة صناعة النقود للتقدم. ووقع تعصير تقنيات السك في تونس على عهد الباي أحمد (1837-1855) بتحريض من مهندس فرنسي يسمى "بونوا" بموافقة وزير المالية محمود بن عياد. وتم طلب الآلات من المانيا في عام 1846عقب زيارة باي تونس لدار الضرب بباريس.

وكانت صناعة النقود في وسط القرن التاسع عشرتتضمن المراحل التالية :

1 - صهر المعادن النقدية في افران وقولبتها في مسابك عندما تبلغ درجة الذوبان،

2 - تصفيح السبائك الحاصلة بين اسطوانات بسمك معين،

3 - قص الصفائح بمكبس،

4 - السكافة، وتتمثل في رفع حواشي القطعة النقدية بواسطة آلة معدة لذلك،

5 - الصقل الذي يلي تجمير القطع حيث يزيل الاوكسيد المتكون على سطح القطع من خلال الغمر في حامض النتريك للذهب أو في حامض الكبريت طيلة لحظات، وكانت هذه العملية تنتهي بغسل القطع بالماء الصافي،

6 - الضرب برقاص مزود بقوالب نقدية من الصلب يصنعها النقاش.

وقد أدخلت هذه التجديدات تحويرا في تركيبة تقنيي دار الضرب :

1 - نقاش القوالب النقدية الطابعجي

2 - الميكانيكي = الماكينجي

3 - السباك

4 - القصاص

5 - الوزّان

6 - الشبّاب

7 - البراد

8 - الحداد

9 - مساح الماعون

10 - حماش النار

وتم انتداب العدد الاوفر من هؤلاء العمال من الأوروبيين الذين يتكفلون بسير الآلات وصيانتها. وتجدر الملاحظة أن نقش القوالب النقدية كان من نصيب عائلة يهودية تونسية اسمها ابن الجاوي منذ بداية العهد الحسيني وحتى عهد محمد الصادق باي في عام 1836 عندما اضطلع يهودي آخر اسمه الشيراني بهذا الدور (الطابعجي). أما الميكانيكي فهو دور من اختصاص الاوروبيين، وهو يتطلب كفاءة تقنية، وقد تعاقب على هذا الدور كل من "بتروس لوي" (1814-1824) و"هوراس" (1837-1855) و"مينيت" (1854) و "دوبوا" (1855).

ولم تشهد تونس على طول تاريخها النقدي تغييرات كثيرة لدور الضرب فيها ويرجع ذلك الى أن البلاد لم تعرف سوى أربعة عواصم هي قرطاج بالنسبة لكامل الفترة القديمة والقيروان والمهدية في العصر العربي وأخيرا تونس. وكان لهذه العواصم دور الضرب الخاصة بها إلا أن المصادر المكتوبة لم تحدد مواقعها. ولكن يبدو أن هذه الدور كانت قريبة من قصر الملك أو السلطة التي تضطلع بالحكم أو داخل جدران القصر. وقد وضع هذا الاحتياط المؤسسة في مأمن من أي خطر أو أي اغراء لذوي النوايا السيئة، فالمعلومات المجمّعة حول هذه الدور تلحّ على أهمية الاصدارات النقدية في اقتصاد البلاد وكذلك على المستوى السياسي أو تحديدا الاضفاءات الشرعية على أخذ السلطة من قبل مطالب جديد بالعرش.

إلا أن قائمة دور الضرب التونسية أو التابعة لسلطات تونس تعد طويلة إذا ما أضيف لها كل السّك الذي يقع في دور تكون بعيدة في بعض الاحيان. وعلى هذا الأساس، بدأت في الحقبة البونيقية أولى عمليات سك النقود في صقلية قبل دخول دار الضرب بقرطاج طور العمل. وكانت مدينة قرطاجنة في اسبانيا وجزيرة سردينيا وايطاليا تكوّن خلال الحرب البونيقية الثانية، قائمة دور الضرب المعروفة والمذكورة في المصادر. وهناك دور أخرى لم تتحدد مواقعها بعد، وتشير الكاتالوجات النقدية الى أماكن مثل "الجزر التونسية" : وجزر " كاني" و "مليتا" و "ليباري" وقرقنة الخ... .

ويندرج سك النقود النوميدية ضمن التاريخ النقدي التونسي نظرا لضم الأراضي البونيقية في بعض الفترات للمملكة النوميدية مثل "بولاّريجيا" و"سيرتا".

وقد لعبت دار الضرب بقرطاج دورا متواضعا بعد الاحتلال الروماني. وكانت النقود تستورد من روما بصفة عامة. وشهدت افريقيا ضرب نقود من النحاس على عهدي أغسطس و"تيباريوس" في مدن الساحل التونسي مثل "تينا وأكولاً وتبسوس ولبتيس مينور وحضرموت وهيبوديياريتوس وأوتيكا وجزر كُسُّورا".

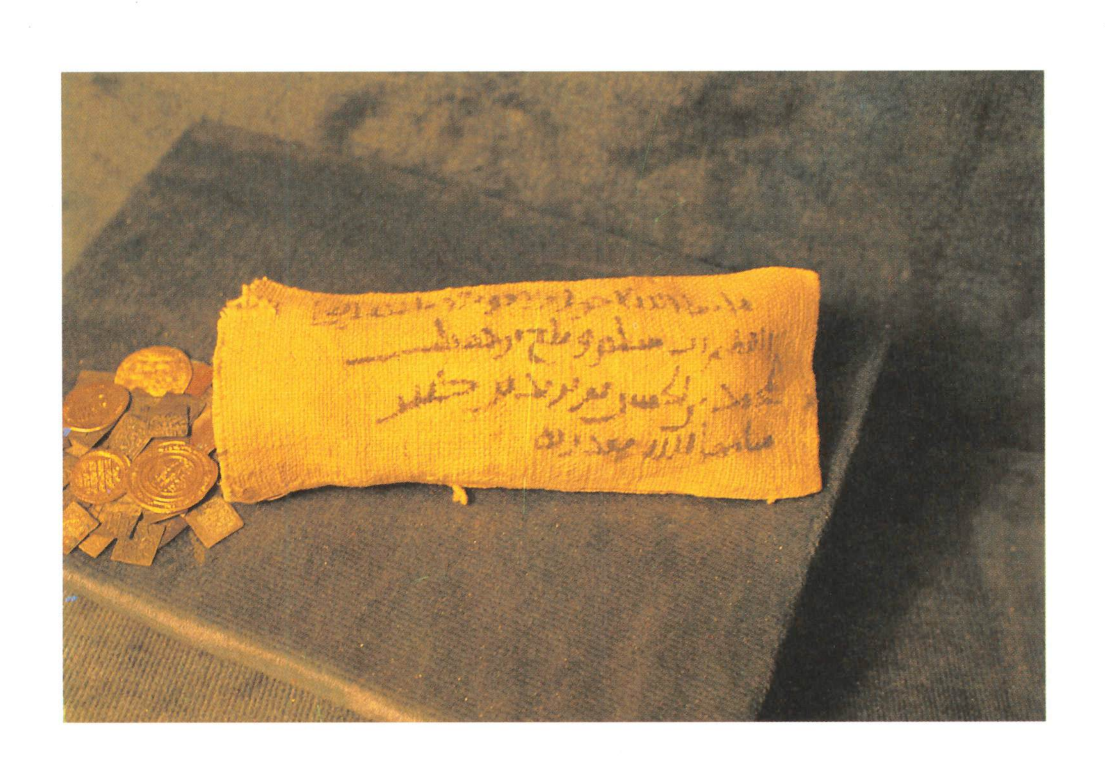
وتطرح الحقبة الوندالية مسألة معرفة ما إذا كان يتعيّن اعتبار الممتلكات الموجودة في "امبراطورية القمح" أولا وهي طرابلس والشمال الغربي لصقلية وجزر الباليار وسواحل سردينيا وكورسيكا ثم ما إذا كان للاماكن المذكورة دور ضرب بعد ذلك. أما النقد البيزنطي الذي يعد وافرا، فكان مسكوكا على الاطلاق في قرطاج.

وفيما يتعلق بالحقبة العربية، فإن مدينة القيروان وضواحيها حيث يسكن ملوكها صبرة المنصورية والعباسية قامت بالجزء الأعظم من الاصدارات على عهد الاغالبة والفاطميين، ثم اضيفت لها المهدية فيما بعد. وعند سقوط الزيريين اصدرت مدن مثل صفاقس وقابس نقودا خلال الفترة التي سبقت مجيء الموحّدين. وأصبحت تونس عاصمة مقاطعة على عهد هؤلاء وسكت نقودها الخاصة بها. واقتسمت تونس هذا الدور على عهد الحفصيين المدن الثلاث الهامة الأخرى للمملكة وهي قسنطينة وبجاية

وطرابلس. وكان هناك سك عابر في قفصة في القرن السادس عشر خلال غزوة العثماني درغوث.

واستعمل الحسينيون طويلا دار الضرب بتونس الواقعة في حي الحفصية، ولم يقع نقلها داخل جدران قصر باردو إلا في منتصف القرن التاسع عشر.

وقد أوكلت تونس الجمهورية مهمة ضرب النقد إلى البنك المركزي التونسي الذي يقوم بتصميم النقود ورسمها ثم يرسل بها إلى الخارج ليتم تنفيذها لحسابه ويطرحها بعد ذلك للتداول.



الكنوز النقدية المكتشفة في تونس

من البديهي أن يكون جرد المكتشفات من الكنوز النقدية لبلد ما، غير كامل أو غير نهائي. ويمثل هذا الجرد صدى للسّياسة في مجال علم الآثار في عهد الحماية وفي عهد تونس المستقلة. وكانت سياسة عهد الحماية المتبعة ترمي إلى ابراز القيم القديمة للحضارة الاوروبية التي تستمد جذورها من الحضارة الاغريقية والرومانية مع استبعاد الحضارات الاخرى واهمالها في تلافيف تاريخ البلاد.

ونتج عن ذلك أن أعطيت الاسبقية للحفريات الأثرية للمعالم الرومانية التي كشفت عن كميات من النقود يستعرضها الجرد التالي :

1872 : كنز بـ 80 صوليدوس بيزنطي بقرطاج

1887 : كنز بـ 3418 قطعة نقدية وندالية من البرونز

1889 : كنز من النقود البونيقية

1900 : كنز بـ 200 قطعة من النقود البيزنطية بقرطاج

1903 : كنز بـ 62 قطعة من النقود البيزنطية بالجم

1905 : كنز من النقود اليونانية ببنزرت

1908 : كنز من النقود البيزنطية بسيدي عمر بوحجلة

1909 : كنز من النقود البيزنطية بلمطة

1912 : كنز من النقود البيزنطية بحلق الوادي

1914 : كنز من النقود الرومانية ببوقرنين

1916 : كنز من النقود اليونانية بجزر كاني

1920 : كنز من النقود الرومانية بالجم

1921 : كنز من النقود الرومانية بقرطاج

1923 : كنز من النقود الرومانية بجبل جفّار

1935 : كنز من النقود البونيقية بقرطاج

1938–1940 : كنز من النقود الرومانية بسوسة

1939 : كنز من النقود الرومانية بجرجيس

1941–1942 : كنز من النقود الرومانية بسمنجة

1942–1944 : كنز من النقود البيزنطية بقرطاج

1943–1945 : كنز من النقود البيزنطية برأس الجبل

1943–1945 : كنز من النقود العربية بسيدي بلحسن (تونس)

1945 : كنز من النقود البيزنطية بقرطاج

1945 : كنز من النقود البيزنطية ببورتو فرينة

1949 : كنز من النقود البيزنطية بقرطاج

1949–1952 : كنز من النقود البيزنطية ببولاريجيا

1955 : كنز من النقود البونيقية واليونانية

1957 : كنز من النقود الحسينية ببولاريجيا

1958 : كنز من النقود الرومانية بتيبار

1958 : كنز من النقود الاسبانية بالكاف

1961 : كنز من النقود البيزنطية بسوسة

1961 : كنز من النقود الرومانية بالوطن القبلي

1961 : كنز من النقود الرومانية بسيدي عيش

1965 : كنز من النقود الحسينية بمنزل جميل

1966 : كنز من النقود الرومانية بصفاقس

1968 : كنز من النقود الرومانية بالجم

1972 : كنز من النقود البيزنطية بدقة

1973 : كنز من النقود الرومانية بالجم

1973 : كنز من النقود (؟) ببولاريجيا

1976 : كنز من النقود النوميدية ببولاريجيا

1976 : كنز من النقود الوندالية (؟)

1976 : كنز من النقود البيزنطية بدقة

1976-1977 : كنز من النقود البونيقية (؟)

1978 : كنز من النقود العربية (؟)

1978 : كنز من النقود الرومانية (؟)

1979 : كنز من النقود البيزنطية (؟)

1979 : كنز من النقود العربية (؟)

1979 : كنز من النقود العثمانية (؟)

1982 : كنز من النقود العربية بسبيبة

1983 : كنز من النقود الرومانية بسوسة

وتسجل هذه القائمة 16 كنزا رومانيا و 16 كنزا بيزنطيا بينما تبلغ الكنوز العربية والحسينية 7 والكنوزالبونيقية 6. وتؤكد غلبة الكنوز الرومانية وكذلك مكتشفات متفرقة تمثل اكثر من نصف مجموع

المكتشفات الأخرى. ومن جهة أخرى فإن كثيرا من الكنوز مكونة من نقود بيزنطية، وهي تجلب الانتباه خاصة من خلال تركيبتها شبه الكلية من الصوليدوس الذهبي وغالبا ما تكون جيدة الصنع، ولعل ما يزيد في غرابة هذه الملاحظة أن الحقبة البيزنطية في التاريخ التونسي لا تتعدى قرنا ونصف (533-698).

والحقيقة أن هذه الكنوز هي كنوز مطمورة حيث لم يكن مالكوها يستعدون للاتجار بها ولكنها كانت ثمرة لتجارة بعيدة ومربحة (تصدير زيت الزيتون مقابل النقود الذهبية) وهي نقود دفنها أصحابها في فترات الاضطرابات الداخلية أو الغارات. ويبدو لنا أن الاحداث التي عاشتها البلاد منذ سقوط كبير الاشراف جرجير والثورة البربرية والفتح العربي، تبرّر كليا بسبب طولها (647-698) وكثافتها الهلع الذي أصاب كل من يملك ثروة عند اقتراب الجيوش المعادية من ابواب المدينة عندما لا يكون هناك أية امكانية للهرب.

التسلسل الزمني للتاريخ التونسي

1000قبل الميلاد (ق م) : الفينيقيون في مضيق طارق

تأسيس قاديس وليكسوس واوتيكا وحضوموت

814 ق.م. : تأسيس قرطاج

654 ق.م. : احتلال جزر بيتيوز من قبل القرطاجيين

580 ق.م. : تأسيس اكراقاس وهزيمة البونيقيين أمام السيلنتينيين

573 ق.م. : صور مقاطعة لبابل

560 ق.م. : تفوق القرطاجي مالكوس في غرب صقلية

522 ق.م. : ثورة ليبيا

511 ق.م. : محاولة دوريوس السبارتي لطرد القرطاجيين من صقلية

484 ق.م. : تحالف كزاريس مع قرطاج

482 ق.م. : معركة هيمار بين القرطاجيين والاغريق (في صقلية)

450 ق.م. : الارستقراطية القرطاجية تقلب الماقونيد

450-400 ق.م. : فتح الاراضي الداخلية من قبل قرطاج

409 ق.م. : احتلال هيمار من قبل قرطاج

408 ق.م. : احتلال سيلينانت

406 ق.م. : إحتلال اكراقاس

405 ق.م. : **دينيوس سراكوز يبرم معاهدة سلم مع قرطاج مع احتلال كمارين وجيلا**

403 ق.م. : **دينيوس سيد صقلية**

398-92 ق.م. : أولى حروب **دينيوس ضد قرطاج**

396 ق.م. : حصار **سيراكوز** من قبل القرطاجيين

383-374 ق.م. : الحرب الثانية **لدينيوس ضد قرطاج**

367 ق.م. : الحرب الثالثة **لدينيوس**

343 ق.م. : **تيموليون في سراكوز والحرب ضد قرطاج**

339 ق.م. : السلم بين **تيموليون وقرطاج**

309 ق.م. : حملة **أغاتوكلاسي وهزيمته في افريقيا** (الرأس الطيب)

308 ق.م. : فتنة بوميلكار في قرطاج

306 ق.م. : السلم بين أغاتوكلاس وقرطاج

264 ق.م. : الحرب البونيقية الاولى

260 ق.م. : دمار الامبراطورية الإسبانية الاولى في قرطاج

256-255 ق.م. : **ريغولوس في افريقيا**

247 ق.م. : قرطاج تحتل ثيفاست

240 ق.م. : ثورة المرتزقة والحُلفاء ضد قرطاج

238 ق.م. : روما تجبر قرطاج على التخلي عن **كورسيكا وسردينيا**

237 ق.م. : **هاميلكار يقود المرتزقة إلى اسبانيا**

229 ق.م. : صدر بعل يخلف هاميلكار في إسبانيا

221 ق.م. : **هاميلكار** قائد الجيوش البونيقية في اسبانيا

218 ق.م. : زحف هاميلكار على ايطاليا

212-215 ق.م. : ثورة سيفاكس على قرطاج ثم السلم

211 ق.م. : غارة هاميلكار على روما

209 ق.م. : **سيبيون** يستولي على قرطاجنة

205 ق.م. : **سيفاكس** سيد نوميديا وحليف قرطاج

203 ق.م. : قرطاج تستدعي هاميلكار

202 ق.م. : معركة جاما

201 ق.م. : السلم بين قرطاج وروما

193 ق.م. : **ماسينيسا** الملك النوميدي يستولي على أراضي أمبوريا

150 ق.م. : الحرب بين قرطاج وماسينيسا

149 ق.م. : الرومان في افريقيا وحصار قرطاج

148 ق.م. : موت ميسيبسا

112 ق.م. : **يوغرتا** الملك النوميدي يدخل الحرب ضد روما

110 ق.م. : نكبة الرومان في افريقيا

107 ق.م. : طرد يوغرتا من نوميدا وتحالفه مع بوكّوس صاحب موريتانيا

106 ق.م. : استيلاء ماريوس على سيرتا وتسليم يوغرتا إلى سيلا

47 ق.م. : **قيصر** في افريقيا

46 ق.م. : معركة ثابسوس

33 ق.م. :الرومان يحتلون كامل افريقيا الشمالية

15 ق.م. : انشاء عيار الذهب من قبل الرومان

40 ميلادي (م) : اغتيال بطوليمي وضم موريتانيا

200 م : دخول الجمل إلى افريقيا الشمالية

238 م : المناداة بالغورديين في افريقيا ومقتلهم

253-260 م : الثورة في افريقيا الشمالية

292-300 م : الاصلاحات النقدية ديوكليسيانوس (Diocletionus)

330 م : تدشين القسطنطينية

345 م : ثورة السيركونسيليون في افريقيا

427 م : ثورة بونيفاس في افريقيا

429 م : الوندال في افريقيا

439 م : جيزريك ملك الوندال يستولي على قرطاج

484-496 م : ڤونتا موند ملك الوندال

496-523 م : تراسا موند ملك الوندال

523-530 م : عهد هيلدريك

530 م : جليمار يخلع هيلدريك

533 م : البيزنطيون في افريقيا وبليزار يستولي على قرطاج

548 م : جون طروجيلا يسحق البربر

565 م : جوستينوس الثاني يخلف جوستينيانوس الاول

570 م : ولادة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم)

608 م : ثورة هرقل في افريقيا

610 م : هرقل امبراطور بيزنطا

646 م : سلب عظيم افريقيا جرجير

647 م : معركة سبيطلة وموت جرجير وبداية الفتح العربي في بلاد البربر

670م : تأسيس القيروان وبناء الجامع الكبير (670-675)

683 م : هزيمة عقبة بالقيروان

688 م : إفتكاك القيروان من البربر

698 م : سقوط قرطاج نهائيا

709 م : فتح شمال افريقيا

711 م : فتح اسبانيا

761 م : تأسيس عاصمة الخوارج، تاهرت

762 م : بغداد عاصمة العباسيين

800 م : بداية الحكم الاغلبي في افريقية

830 م : الاغالبة يستولون على بالارمو

840 م : الاستيلاء علي باري

842 م : الإستيلاء على مسينة وتارنت

858 م : استيلاء البربر الخوارج على القيروان

859 م : استيلاء العرب على كاستروجيوفاني في صقلية

901 م : ابو عبد الله الشيعي يثير البربر ضد الاغالبة

902 م : اتمام فتح صقلية من قبل العرب

909م : عبيد الله يستولي على طرابلس ويؤسس الدولة الفاطمية

912 م : الهجوم الفاطمي الاول على مصر وفتح "سيرينايك"

916-920 م : الهجوم الثاني

921 م : الفاطميون يستولون على فاس

943 م : ثورة أبي يزيد في افريقية

944 م : الاستيلاء على القيروان

946 م : المنصور الفاطمي يستعيد القيروان

969 م : فتح مصر من قبل الفاطميين

972 م : الزيريون يحكمون افريقية

1044 م : القطيعة بين زيريي القيروان والقاهرة

1052 م : زحف يني هلال

1091 م : نورمانديو صقلية يحتلون موانئ افريقية

1145 م : تأسيس الدولة الموحدية

1229 م : ابو زكريا الحفصي ينفصل عن الموحدين

1236 م : تأسيس الدولة الحفصية

1253 م : المستنصر يأخذ لقب أمير المؤمنين

1270م : الحرب الصليبية بقيادة سان لوي في قرطاج

1284 م : الاستيلاء على جربة من قبل اراغونيي صقلية

1313 م : هجمات عبد الواد من تلمسان على التراب التونسي

1343 م : تحرير جربة من الاحتلال الصقلي

1347-1350م : المرينيون يحتلون افريقية

1352-1358 م : المرينيون يحتلون ثانية افريقية

1316-1401 م : حياة ابن عرفة

1332-1406 م : حياة ابن خلدون

1463 م : موت "صانع المعجزات" سيدي ابن عروس

1510 م : الاسبان يحتلون بجاية وطرابلس

1534 م : الاستيلاء على بنزرت وحلق الوادي وتونس

1535 م : شارل الخامس في حلق الوادي

1554 م : درغوث يجلي الاسبان عن المهدية

1569 م : الباشا العثماني بالجزائر يستولي على تونس

1574 م : تونس مقاطعة عثمانية

1590 م : الداي على رأس المقاطعة

1659 م : الباي حمودة بن مراد يؤسس الدولة المرادية

1702 م : نهاية المراديين واعتلاء ابراهيم الشريف الحكم

1705 م : الحسين بن علي يؤسس الدولة الحسينية

1735-1756 م : عهد علي باي

1756 م : الجيوش الجزائرية في تونس

1782-1814 م : عهد حمودة باشا

1784-92 م : النزاعات مع اصحاب البندقية

1807و1813 م : الجزائريون يدخلون التراب التونسي

1819 م : مؤتمر فيانا يلغي القرصنة

1821 م : السلم مع وجق الجزائر

1835-1855 م	: عهد أحمد باي وحرب القرم والاصلاحات الكبرى
1864 م	: ثورة قبائل الوسط والساحل بقيادة علي بن غذاهم
1869 م	: احداث اللجنة المالية الدولية
1878-1881 م	: اطماع فرنسية وايطالية في الايالة التونسية
1881 م	: التوقيع على معاهدة باردو. والحماية الفرنسية على تونس
1883 م	: اتفاقية المرسى وحصر سلطة الباي في دور شرفي
1911 م	: معركة الزلاج
1920 م	: الوطنيون يطالبون بالدستور
1934 م	: استئناف النشاط الوطني مع الحزب الحر الدستوري الجديد
1942-1943 م	: المنصف باي على رأس الحركة الوطنية. تنازل الباي عن العرش
1942 م	: نزول الانقليز والامريكان ورد قوات المحور
1943 م	: استسلام قوات المحور وانتصار الحلفاء
1945-49 م	: المنفى التطوعي لبورقيبة
1952-1954 م	: المقاومة السلبية للباي ونشاط مناضلي الحزب الدستوري الجديد
1955 م	: الحكومة الفرنسية تمنح الاستقلال الداخلي
1956 م	: الاستقلال التام والسلطات بيد رئيس الحكومة
1957 م	: 25 جويلية : اعلان الجمهورية والغاء الملكية
1962 م	: معركة بنزرت

1963 م : جلاء القوات الفرنسية

1964 م : تأميم أراضي المعمرين، ومؤتمر بنزرت، الحزب الحر الدستوري يصبح الحزب الاشتراكي الدستوري

1964-1969م : سياسة التخطيط وتوسيع التعاضديات

1969 م : معارضة سياسة التعاضد

1970م : تحرير النظام، حيث أصبح هناك وزير أول يرأس مجموعة من الوزراء

1980 م : أزمة اقتصادية

1987 م : بيان السابع من نوفمبر، والدخول في نظام ديموقراطي.

المـــــراجع

1 - المراجع العربية :

- النقود العربية في تونس - البنك المركزي التونسي 1968، تقديم حسن حسني عبد الوهاب.

- الحسيني ، م. ب، دراسات احصائية لمعرفة النقود في العصر الإسلامي - المسكوكات ، عدد 6 ، 1975 ص 102 - 141 .

- الشابي . م .م. - مقدمة لدراسة النقود العربية الافريقية أفريكا، عددا، ص 175- 194.

- فهمي - ع. - موسوعة النقود العربية وعلم النميّات. فجر السكة العربية -القاهرة 1965.

- الكرملي، أنستاز - علم النوميّات - القاهرة، 1940 -

2 - المراجع الأجنبية : راجع الصفحات التالية

- **Walker, J.** : **A Catalogue of the Muhammadan Coins in the British Museum.**
II : A Catalogue of the Arab-Byzantine ans Post Reform mailed Coins London, 1956.

Ouvrages d'initiation à la Numismatique

Saint Elies, A.M. de Karmali - **La Numismatique (en Arabe) - le Caire, 1940**

MONNAIES ARABES ET BEYLICALES

- **Chalbi, M.M** - **Introduction à l'étude des monnaies arabo-africaines (en arabe) Africa 1966, I, pp.175-194.**

- **Fahmi, A.** - **Mawsu'at an - Nuqud al-'Arabiya wa ilm an-Numiyyat-TI :Fagr assikka a l'arabiyya - Le Caire, 1965.**

- **Al-Husayni, M.B.** - **Dirasa Ihsa'iyya livvi'arat 'ala annuqud fi -1- 'asr-l-islami, al-Maskukat, n° 6, 1975, pp. 102-141.**

- **Launois, A.** : **Influence des docteurs malèkites sur le monnayage ziride de type sunnite et sur celui des Almoravides - Arabica, n° 11, 1964, pp. 127-150.**

" : **Catalogue des monnaies fatimides entrées au Cabinet des Médailles depuis 1896 Bulletin des Etudes Orientales, 24 (1971), pp. 19-53.**

- **Lavoix, H.** : **Catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale: Espagne et Afrique - Paris 1891.**

- **Miles, G.C.** : **Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition, 1977. T.II, art. Dinar, pp. 305-307 art Dirham, pp. 328-329.**

- **Monchicourt, Ch,** : **Kairouan et les Chabia (1450-1592) Tunis 1939, pp. 92-98 et 180-184.**

" : **Etudes Kairouanaises -R.T, 1934, pp. 33-58.**

- **Nuetzel, H.** : **Katalog der orientalischen Münzen. II Die Münzen der muslimischen Dynastie en Spaniens und des Westlichen Nordafrika - Berlin 1902.**

- **Ostrup, H.** : **Catalogue des monnaies arabes et turques du Cabinet Royal des Médailles du Musée National de Copenhague Copenhague, 1938.**

- **Pignon, J.** : **Un document inédit sur la Tunisie au XVIIIè s - Paris 1961.**

- **Pellissier, E.** : **Description de la Régence de Tunis - Paris 1853.**

- **Rada y Delgado, D. Juan de Dios** : **Catalogue de monedas arabigas espanôlas que se conservan en el Museo Arqueologica National, 1892.**

- **Rolland, H.** : **Notes numismatiques sur la Compagnie royale d'Afrique et nos premiers établissements dans l'Afrique du Nord - Marseille, 1932.**

- **Schweikert, H.** : **Les monnaies tunisiennes depuis 1859 : de l'avènement de Mohammed Es-Sadok Pacha Bey à la République Tunisienne- Munich 1973.**

- **Tarizzo, M.L** : **Early Arab Coins of Tunisia : I, The Governors of Ifriqiyah, 85-184 A.H. (704-800 A.D) ; II, The Aghlabites, 184-296 A.H. (800-909 A.D) ; III, Fatimids of Ifriqiyah and their Successors.., 296-625 A.H. (909-1228 A.D) Oriental Numismatic Society Information Sheets, n° 13 (jan. 1976) ; n° 15 (Nov. 1976 ; n° 18 (July 1977).**

- **Udovitch, A.L.** : **Fals- Encyclopédie de l'Islam, Nouvelle Edition, 1977, T.II, pp. 786-788.**

" : Premier supplément, R.T n° sér. 3è et 4è trim. 1948, pp.

" : Monnaies frappées à Tripoli et à Gafsa par Dragut R.T n° sér n° 25, 1er trim, 1936, pp. 85-92.

" : Monnaies hafsites du Musée du Bardo, R.T., n° sér, n° 35 et 36 3è et 4è trim. 1938, pp. 231-288.

" : Monnaies Husseinites frappées de l'année 1321 à l'année 1360 Hégire (1903-1941) R.T. 1942, pp. 179-200.

" : Monnaies Husseinites : de 1705 à 1782, R.T 1935, pp. 15-36.

- Fleury, V. : La monnaie et la question monétaire en Tunisie, Tunis, 1889, 27p.

- Frank, L. et Marcel J.J.Tunis : Description de cette Régence:Note sur les monnaies de Tunis - Paris 1849, pp. 215-222.

- Gadoury, V. : Monnaies coloniales françaises : 1670 à 1980 - Paris 1979.

- Gateau, A. : Sur un dinar fatimide, Hespéris, 1945, pp. 69.74.

- Goitein, S.D. : A Mediterranean Society, the Communities of the Arab World as Portrayed in the Documents of the Cairo-Geniza Berkeley/Los Angeles, 1967.

- Grierson, Ph. : The Monetary reforms of 'Abd al-Malik J.E.S.H.O, 1960.

- Hazard, H.W. : The Numismatic history of late medieval North Africa - New York, 1952, Supplément .

- Hugon, H. : Les emblèmes des Beys de Tunis - Etude sur les signes de l'Autonomie Husseinite-Monnaies, sceaux, étendards- Paris 1913.

" : Un document numismatique du voyage d'Ahmed Bey à Paris (1846) Revue de l'Histoire des Colonies Françaises, III° trim, 1922, 107-114.

" : Numismatique beylicale :les pièces d'or de 1272 - 1274 - R.T, 1934, pp. 165-175.

: Les pièces tunisiennes de deux piastres de 1281 (1862) - R.T., 1935, pp. 361-365.

- Lagum B : Catalogo delle monete arabe esistenti nella Biblioteca Comunale di palermo - Palerme 1892.

- Lane-Poole, S. : Catalogue of Oriental Coins in the British Museum - 10 vols - London, 1875 - 10 vols - London, 1875-1890.

" : Supplément au catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale : monnaies hafsides., R.N., 1984, ser.6, vol. pp 218-222.

" : Considération sur le mithqal maghrébin. Africa, 1984, PP.251-257.

" : Esthétique, Islam et monnaies : l'Ifriqiya du I ier au Vè s. de l'Hégire - Cahiers des Arts et Traditions populaires, 1984, pp.167-177.

" : Traité inédit de technique monétaire.,R.N., 1988.

" : Le métier de monétaire d'après les Sources Arabes. Mélanges Mohamed Talbi. Tunis 1993.

- Brèthes, J.D. : Contribution à l'Histoire du Maroc par les recherches numismatiques, Casablanca, 1939

- Brunschvig, R. : Exquise d'histoire monétaire almohado-hafside. In Mélanges offerts à W.Marçais - Paris 1950, pp. 63-94.

- Chérif, M.M. : Introduction de la piastre espagnole (ryal) dans la Régence de Tunis au début du XVIIIe s.. Cahiers de Tunisie, n° 61 à 64, 3è et 4è trim., 1968, pp.28-45.

- Ehrenkreutz, A.S. : The Standard ofiness of gold coins circulating in Egypt at the time of the crusades Journal of the American Oriental Society, 1954, n° 74, pp. 162-166.

" : Studies in the Monetary History of the Near East in the Middle Ages I. the standard of finess of some types of Dinars -J.E.S.H.O, 2,1959,pp. 128-161-II.the standard of Finess of Western and Eastern Dinars Before the Crusades, J.E.S.HO., 6, 1963, pp. 243-277.

" : Numismatico-Statistical reflections on the Annual Gold Coinage Production of the Tulurid Mint in Egypt- J.E.S.H.O, 20, 1977, pp.1-14.

- Farrugia De Candia, J. : Monnaies Aghlabites du Musée du Bardo, R.T, n°.sér., n° 23 et 24, 3è et 4è trim, 1935, pp. 271-287.

" : Premier supplément, R.T, n° sér.N° 26, 2è trim 1935, pp. 179-189.

" : Deuxième supplément, C.T, n° 13, 1er trim, 1956, pp.95-118.

Farrugia De Candia, J. : Monnaies espagnoles et hafsides R.T, n° sér.n° 41 et 42, 1er et 2è trim, 1940, pp. 55-58.

: Monnaies fatimides du Musée du Bardo - R.T. n° ser., n° 27 et 28, 3è et4è trim., 1936 pp. 333-372, et 1937, pp. 89-136.

- **Hahn, W.** : Moneta Imperii Byzantini, Vienne, 1973-1975.

- **Hendy, M.F.** : Coinage and Money in the Byzantine Empire (1081-1261), Washington 1969.

- **Lafaurie, J.** : Un solidus inédit de Justinien I ier frappé en Afrique. Revue Numismatique, 1962, pp. 167-182.

- **Longuet, H.** : Introduction à la Numismatique byzantine-Spink, 1961.

- **Morrisson, C.** : Catalogue des monnaies byzantines de la Collection du Cabinet des Médailles - Paris 1978 2 vols.

- **Piper, C.H.** : The CarthageXXX coin of Focas, Seaby's Coin and Medal Bulletin, 1949.

- **Sabatier, J.** : Description générale des monnaies Byzantines - Paris 1862.

- **Whitting, P.D.** : Monnaies byzantines -Fribourg, 1973.

- **Wroth, W.** : Catalogue of Imperial Byzantines Coins in the British Musuem - London 1918, 2 vols.

- **Wroth, W.** : Coins of the Vandales,Ostragothus and Lombards. London, 1963.

V.- MONNAIES ARABES ET BEYLICALES

- **Abdelwaheb, H.H.** : Deux dinars normands de Mahdia.
- **Artuk, Ibrahim et Cevriye** : Istanbul Archeoloji Muzeleri Teshirdeki Islami Sikkeler Katalovu - 2 vols, Istanbul, 1970-1974.

- **Balguer Prunes, AM.** : Las emisiones transicionales arabe - musulmanes de Hispania - Barcelon, 1976.

- **Bédé, P.** : Numismatique de S.A. Ahmed Pacha Bey. Sfax, s.d.

- **Bel, A.** : Contribution à l'étude des dirhems de l'époque almohade-Hesperis (1933), vol.15, pp.1 - 68.

- **Ben Romdhane: Khaled** Monnaies almohades : aspects idéologiques et économiques Université de Paris VII, 1978, dact.

  " : Supplément au catalogue des monnaies musulmanes de la Bibliothèque Nationale : monnaies almorawides et almohades. R.N., 1979, ser. 6, vol.21, pp. 141 - 175.

III. MONNAIES ROMAINES

-Amandry, M. Le monnayage augustéen de Leptis Minor (Byzacène) : Gazette Numismatique Suisse, 1983.

- " : Notes de Numismatique africaine, Revue Numismatique, 1984, pp.85-84; 1986, pp. 72-82; 1988, pp. 114-119.

- Babelon, E. : Description historique et chronologique des Monnaies romaines Paris 1885-1886, 2 vols.

- Cagnat, R. : Remarques sur les monnaies usitées dans l'Afrique romaine à l'époque du Haut Empire in Dieterich'sche Verlagsbuchandlung Théodor Weicher - Leipzig, 1909, pp.194-205.

- Carson, M. : Roman Republican Coinage, Cambridge , 1969, 2 vols.

- Crauford, M.H. : Roman Republican Coinage, Cambridge, 1974.

- Fendri, M. : Basiliques chrétiennes de la Skhira - Publications de l'université de Tunis - 1961.

- Grant, M. : From Impérium to Auctoritas - Cambridge 1946.

- Grueber, M.A.: Coins of the Roman Republic in the British Museum, London, 1910, 3 vols.

- Mattingly, H. et Carson, R.A.G : Coins of the Roman Empire in the British Museum. London, 1923, 6 vols.

- Sutherland, C.H.V : Monnaies romaines - Fribourg, 1974.

- Teutsch, L. : Das Romische Staatervesen in Nord Afrika in der Zeit von C. Gracchus bis zum tode des Kaisers Augustus - Berlin 1962.

IV - MONNAIES VANDALES ET BYZANTINES

- Bates, G.E : INDS at the Carthage Mint, Byzantine Notes - Museum notes 1968 pp. 116-120.

- Grierson, P. : Coinage and money in the Byzantine Empire (498-1090), Moneta e Scambi nell'alto medioevo-Settimane di Studio del Centro italiano du Studi sull'alto medioevo, VIII, Spoleto, 1961, pp. 411-453.

II.- Monnaies Puniques et Numides

Acquaro, E. Le Monete : Ricerche puniche ad Antas - Roma, 1969, pp. 117 - 143.

Askew, G.A. : Catalogue of Greek Coins, London, 1951.

Babelon, E. : Catalogue de la collection de Luynes, Monnaies Grecques T.I, Paris 1924 ; T.IV, Paris 1936.

Baldus, H.R. : Die Münzpragung der numisdischen Knigreiche . in Die Numider, Bonn, 1979 - pp. 187 - 208 et pp. 644 - 663.

Charrier, L. : Description des monnaies de la Numidie et de la Maurétanie Mâcon, 1912.

Head, B.W : Historia Numorum A.Manuel of Greek Numismatic - Oxford, 1911.

Hill, G.F : Coins of Ancient Sicily - Oxford 1903.

Jenkins, G.K. : Coins of Punic Sicily, Revue Numismatique Suisse, 1974, 1977 et 1978.

Judas, A.C. : Etude démonstrative de la langue phénicienne et de la langue libyque - Paris 1847.

- Mazard, J. : Corpus Nummorum Numidae Mauritaniaque - Paris 1955.

" : Le Monnayage d'or des rois de Numidie et de Maurétanie Revue Numismatique, 1952.

" : Numismatique des rois de Massyles Byrsa, 1953.

- Müller,L. : Numismatique de l'Ancienne Afrique, Copenhague, 1860-1874, 3 vols.

- Naster, P. : La Collection Lucien de Hirsh. Catalogue des Monnaies Grecques. Bruxelles, 1959.

- Sylloge Nummorum Graecorum : The Royal Collection of Coins - Danish National Museum, North Africa, Syrtica, Maurétania - Sicily Copenhague 1969.

- Thomas, G. : Sur une trouvaille de monnaies numides - Revue Numismatique, 1945.

- Vives y Escudero,A : La moneda hispanica, Madrid 1926.

I.- Ouvrages d'initiation à la Numismatique

Babelon J. : Numismatique, in l'Histoire et ses méthodes. Encyclopédie de la Pleiade, Paris 1961.

Babelon, J. : Les monnaies racontent l'Histoire. Paris 1963.

Florenge, Ch. et Villefaigne, J.G : Catalogue général illustré des monnaies d'or modernes de tous les pays - Neuilly sur-Seine 1957.

Grierson, Ph. : La Numismatique et l'Histoire - Revue Universelle, Bruxelles, 3, 1950.

Lenormant, F. : La Monnaie dans l'Antiquité - Paris 1878, 3 vols.

Morgan, J. de : Manuel de Numismatique orientale, de l'Antiquité au Moyen Age - Paris 1923 - 1936, 3 vols

Sauvaire, H. : Matériaux pour servir à l'Histoire de la Numismatique et de la métrologie musulmane. Journal Asiatique, 1879-1882.

Tourneur, V. : Initiation à la Numismatique - Bruxelles, 1945.

Vasmer, R. : Dinar, Dirhem in Schretter, F.V. Weterbuch der Münzkunde, Berlin-Leipzig, 1930.

الفهرس

عناوين اللوحات

نص : خالد بن رمضان - المتحف القومي بباردو
صور : كمال الجبلي - تصميم : نورة بن يوسف
طبع : شركة الطباعة و القص SIDE - الهاتف :252.372


DIX DINARS